February 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

# هيئة تدابير الصحة النباتية

## الدورة الثانية

## روما، 26 – 30 مارس/آذار 2007

## تقييم مستقل لأعمال الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وترتيباتها المؤسسية

## البند 10– 8– 1 من جدول الأعمال المؤقت

1 – في دورتها السابعة فى 2005 قررت الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية ضرورة البدأ فى إجراء تقييم مستقل لتمويل وهياكل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، على أن يشمل هذا التقييم الآثار المتعلقة بتحول الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية إلى هيئة تدابير الصحة النباتية فى المستقبل. ويهدف تقييم الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهياكلها إلى تقديم وجهات نظر مستقلة بشأن:

(1) مساهمات بشأن السياسات المستقبلية للهيكلية التنظيمية ومفاوضات التمويل والاستراتيجية والإدارة المتعلقة بالاتفاقية؛

(2) تحليل البنى الإدارية وبنى العمل المتعلقة بالاتفاقية، وعملها، كما سيقدم مساهمة فيما يخص الأهداف الحالية ومدى ملاءمتها لتطبيق الخطة الاستراتيجية للاتفاقية.

2 – تم تشكيل فريق يضم خمسة أعضاء لإجراء هذا التقييم. وشملت الأنشطة التى باشرها الفريق استعراضا شاملا للوثائق، وإجراء تحليل واضح للمؤسسات ذات الصلة (مثل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية – المكتب الدولى للأوبئة الحيوانية، وهيئة الدستور الغذائى) والأسلوب الذى تتبعه الدراسات المكتبية التفصيلية بشأن المساعدة الفنية ووضع المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، قام الفريق بزيارة 19 بلدا التقى خلالها بممثلى الحكومات (بما فى ذلك المنظمات القطرية لوقاية النباتات) ودوائر الصناعة. كما التقى أيضاً بأربعة من المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات وعدد من المنظمات

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان www.fao.org

الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التنوع البيولوجى، والمكتب الدولى للأوبئة الحيوانية، وهيئة الدستور الغذائى). كما تم إرسال استبيان شامل إلى 192 بلدا (شملت الأطراف المتعاقدة وغير المتعاقدة) كما أجرى تحليل تفصيلى للردود التى وردت والتى بلغت 92. وتم إجراء عدد من المؤتمرات التليفزيونية مع كبار المتخصصين الذين لم يتسنَّ زيارتهم. كما أجرى فريق التقييم مشاورات موسعة مع عدة أجهزة تعمل تحت إشراف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

3 – قدم ممثل إدارة التقييم بمنظمة الأغذية والزراعة عرضا بآخر ما أنجزه هذا التقييم إلى الدورة الأولى لهيئة تدابير الصحة النباتية (2006). فقد تم تقديم عرض للعملية وجدولها الزمنى ومعالمها البارزة، كما ذكر أن النتائج والتوصيات الأولية ستعرض على الدورة الثانية لهيئة تدابير الصحة النباتية بغرض الحصول على معلومات مرتجعة تتيح إمكانية معرفة القضايا التى تستحق مزيدا من الإيضاح.

4 – يصف الملحق المرفق النتائج الأولية للتقييم ومشروع التوصيات التى أمكن التوصل إليها لمناقشتها بواسطة هيئة تدابير الصحة النباتية (ستعقد جلسة خاصة للنظر فى هذا التقييم أثناء دورة هيئة تدابير الصحة النباتية).

5 – من المقرر صدور التقرير النهائى فى يونيو/حزيران 2007. وسيعرض على لجنة البرنامج فى المنظمة فى دورتها الثامنة والتسعين فى أكتوبر/تشرين الأول 2007.

6 – قد ترغب هيئة تدابير الصحة النباتية فى تشكيل مجموعة دراسة تقوم بما يلى:

- استعراض تقرير التقييم النهائى؛
- اقتراح برنامج عمل لهيئة تدابير الصحة النباتية يأخذ فى الاعتبار توصيات تقرير التقييم النهائي (الذى سيعرض على هيئة تدابير الصحة النباتية في دورتها الثالثة — من خلال التخطيط الاستراتيجى والمساعدة الفنية)؛
- إعداد المدخلات اللازمة لمناقشتها من جانب لجنة البرنامج بمنظمة الأغذية والزراعة.

7 – حتى يتسنى الالتزام بالمهلة المحددة للجنة البرنامج بالمنظمة (60 يوما مقدما) يلزم أن تجتمع مجموعة الدراسة فى أوائل يوليو/تموز 2007 .

– وهيئة تدابير الصحة النباتية مدعوة إلى:

1 – *النظر فى* مشروع تقرير التقييم الوارد بالملحق 1 ؛

2 – *تقديم* المشورة لفريق التقييم بشأن القضايا والتوصيات التى تستحق المزيد من الإيضاح؛

3 – *ملاحظة* أن تقرير التقييم النهائى سيعرض على لجنة البرنامج بالمنظمة فى دورتها الثامنة والتسعين فى سبتمبر/أيلول 2007؛

4 – *الموافقة* على إنشاء مجموعة دراسة بغرض:

- استعراض تقرير التقييم النهائى
- اقتراح برنامج عمل على هيئة تدابير الصحة النباتية يأخذ فى الاعتبار توصيات تقرير التقييم النهائى (الذى سيعرض على هيئة تدابير الصحة النباتية في دورتها الثالثة – من خلال التخطيط الاستراتيجى والمساعدة الفنية)
- إعداد المدخلات اللازمة لمناقشتها بواسطة لجنة البرنامج بالمنظمة؛

5 – *ملاحظة* أن تقرير التقييم النهائى سيكون محل مناقشات أخرى أثناء الدورة الثالثة لهيئة تدابير الصحة النباتية.

**الملحق 1**

# تقييم مستقل لأعمال الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وترتيباتها المؤسسية

## نتائج وتوصيات ناشئة للمناقشة

**فبراير/شباط 2007**

**بيان المحتويات**


| | | الصفحات |
|---|---|---|
| **أولا –** | **معلومات أساسية عن التقييم وأسلوب إدارته** | 1 |
| **ثانيا –** | **السياق العالمي والتحديات التي تواجهها الاتفاقية** | 2 |
| **ثالثا –** | **المعايير وعملية وضع المعايير** | 3 |
| | ألف – ملاءمة المعايير | 4 |
| | باء – جودة المعايير | 4 |
| | جيم – عملية وضع المعايير | 6 |
| | دال – تكلفة المعايير | 9 |
| | هاء – التنفيذ والأثر | 9 |
| | واو – توصيات | 10 |
| **رابعا –** | **تبادل المعلومات** | 12 |
| | ألف – تقييم أنشطة تبادل المعلومات | 12 |
| | باء – توصيات | 17 |
| **خامسا –** | **المساعدة الفنية** | 18 |
| | ألف – تقييم المشاريع: الملاءمة والكفاءة والفعالية | 19 |
| | باء – توصيات | 21 |
| **سادسا –** | **تسوية المنازعات** | 22 |
| **سابعا –** | **أسلوب إدارة الاتفاقية** | 23 |
| | ألف – هيئة تدابير الصحة والصحة النباتية | 23 |
| | باء – المكتب وفريق العمل غير الرسمي المعنى بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية | 24 |
| | جيم – لجنة المعايير | 25 |


لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع www.fao.org

| | | |
|---|---|---|
| | دال – توصيات | 27 |
| **ثامنا –** | **الأمانة** | 27 |
| | ألف – توصيات تتعلق بالأمانة والتزود بالموظفين | 29 |
| **تاسعا –** | **دور المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات** | 30 |
| **عاشرا –** | **الموارد المالية للاتفاقية** | 31 |
| **حادى عشر –** | **استنتاجات عامة** | 33 |

**تهدف الخطوة الأخيرة في عملية التقييم إلى الحصول على معلومات مرتجعة من هيئة تدابير الصحة النباتية بشأن ما يظهر من نتائج وما يصدر من توصيات. ولا يجب قراءة هذه الورقة على أنها وثيقة نهائية، حيث أن الغرض منها هو التماس مدخلات من هيئة تدابير الصحة النباتية قبل الانتهاء من التقرير الكامل للتقييم.**

## أولا – معلومات أساسية عن التقييم وأسلوب إدارته

1 – طلبت الدورة السابعة للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية المعقودة في أبريل/نيسان 2005 القيام في أسرع وقت بإجراء تقييم يتيح ما يلي:

(1) "مساهمات بشأن السياسات المستقبلية للهيكلية التنظيمية ومفاوضات التمويل والاستراتيجية والإدارة المتعلقة بالاتفاقية"؛

(2) و "تحليل البنى الإدارية وبنى العمل المتعلقة بالاتفاقية، وعملها، كما سيقدم مساهمة فيما يخص الأهداف الحالية ومدى ملاءمتها لتطبيق الخطة الاستراتيجية للاتفاقية."

2 – كما ذكر أيضا أن "يولى التقييم اهتماما بالمستقبل وذلك ببحث الأداء السابق، والتحديات الحالية والناشئة والأفكار الابتكارية، كما يحدد أيضا ما إذا كانت أنشطة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وإدارتها كفيلة بتلبية احتياجات الدول الأعضاء التي شملها المسح".

3 – تم اعتماد النص المعدل الجديد للاتفاقية في 1997. ومنذ ذلك الحين، طرأت زيادة ملموسة على كمية العمل المنفذ في نطاق الاتفاقية. وبالنظر إلى زيادة أعباء العمل أصبحت أنشطة إتاحة التمويل الفعال وتوفير الموارد اللازمة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مصدر قلق كبير لهيئة تدابير الصحة النباتية. وقد بدأ سريان النص الجديد للاتفاقية في أكتوبر/تشرين الأول 2005. وإزاء هذه التطورات جاء تقييم الاتفاقية في الوقت المناسب.

4 – تم إنشاء فريق[1] من خمسة أعضاء لإجراء التقييم. وقد وضع خطة للعمل بالتشاور مع مكتب الاتفاقية وأمانتها. وشملت الأنشطة استعراضا شاملا للوثائق، وتحليلا واضحا للمؤسسات ذات الصلة (مثل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية) وهيئة الدستور الغذائي)، والأسلوب الذي اتبعته الدراسات المكتبية المعنية بالمساعدة الفنية ووضع المعايير.

5 – بالإضافة إلى ذلك، قام الفريق بزيارة 19 بلدا التقى خلالها بممثلين عن الحكومات بما في ذلك المنظمات القطرية لوقاية النباتات، إلى جانب دوائر الصناعة. كما قام أيضا بزيارة أربع منظمات قطرية لوقاية النباتات وعدد من

[1] من بين أعضاء الفريق الرئيسيين لوكاس برادر (رئيس الفريق) وجون ممفورد (الخبير الفني، وعضو الفريق) وكيفين نالدر(الخبير الفنى وعضو الفريق) وإيرين هوليران (إدارة التقييم بالمنظمة) وراشيل سوفينيت – بودوان (إدارة التقييم بالمنظمة).

بالإضافة إلى ذلك، صاحب الفريق اثنان من الخبراء الإقليميين أثناء الزيارات القطرية في إقليميهما وهما بيتر أوى (آسيا) وماركو بيرتوزى (أمريكا اللاتينية)

المنظمات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التنوع البيولوجي والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، وهيئة الدستور الغذائي). كما أرسل فريق التقييم استبيانا شاملا إلى 192 بلدا من بينها جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف غير المتعاقدة. كما أجرى تحليلا تفصيليا للردود التي بلغ عددها 92. وأجرى عددا من المؤتمرات التليفزيونية مع كبار المتخصصين الذين لم يتسنَّ زيارتهم. كما أجرى فريق التقييم مشاورات موسعة مع الهياكل المختلفة للاتفاقية (مثل المكتب).

## ثانيا – السياق العالمى والتحديات التي تواجهها الاتفاقية

6 – أدت تكنولوجيات النقل الحديث، والسفر، والاتصالات إلى تسهيل حدوث زيادات كبيرة في حركة الناس والبضائع على الصعيد العالمي. وأصبحت الحدود الطبيعية التي كانت فيما مضى حواجز فعالة أمام إدخال وانتشار الكائنات الحية من الآفات تتعرض لضغط متزايد. والى جانب هذا الانخفاض في الحواجز الصحية النباتية والزيادات الكبيرة في التجارة الزراعية الدولية برزت تدابير الصحة النباتية كعائق محتمل أمام التجارة. فقد زاد حجم التجارة العالمية في المنتجات الزراعية من حيث القيمة بأكثر من 42 في المائة خلال الفترة 2000–2004، وبلغ الآن قرابة 800 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة من دولار من دولارات الولايات المتحدةات الولايات المتحدة[2]. وخلال الفترة 1980–2000 نما نصيب الفاكهة والخضروات والزهور في الصادرات الزراعية من 13.7 في المائة إلى 14.9 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، زاد خلال العشرين سنة الماضية تدفق المسافرين جوا بأكثر من الضعف، وما ترتب على ذلك من حدوث زيادة ملموسة في حالات الدخول العرضى للكائنات الحية غير المرغوب فيها إلى كثير من البلدان. وتبرز هذه التغييرات شدة الحاجة إلى اتخاذ تدابير متفق عليها دوليا في مجال الصحة النباتية من ناحية، كما تبرز حجم التحديات التي تواجهها الاتفاقية من ناحية أخرى.

7 – تزداد أهمية التفاعل بين الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والاتفاقيات الدولية الإقليمية الأخرى، مع زيادة العولمة، وتنامى مستويات التجارة الدولية، وزيادة القلق بشأن سلامة الصحة والصحة النباتية. وأكثر الاتفاقيات الدولية صلة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات هي اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول كارتاخينا المصاحب لها بشأن السلامة البيولوجية) وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والدستور الغذائي. وفضلا عن ذلك هناك أكثر من 200 اتفاقية إقليمية للتجارة.

8– تمثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات المنتدى العالمي الوحيد لتبادل الآراء بشأن أفضل وسائل التصدي لقضايا الصحة النباتية وما يتصل بها من قضايا. كما أنها بمثابة أداة هامة لتسهيل التجارة العالمية التي يتسع نطاقها باستمرار في المنتجات النباتية والمواد الأخرى التي تطبق عليها التدابير التنظيمية والقادرة على نقل الآفات النباتية إلى مناطق لا توجد بها هذه الآفات. وتبرز أهمية الاتفاقية بوضوح في الزيادة السريعة في أعداد البلدان المتعاقدة فيها. ويتمثل التحدي الرئيسي في هذا الصدد في وضع وتنفيذ معايير دولية لتدابير الصحة النباتية. ومن المتوقع أن يتم وضع وإقرار هذه المعايير

[2] جميع القيم النقدية الواردة في هذا التقرير محسوبة بدولار من دولارات الولايات المتحدةات الولايات المتحدة.

من خلال عملية تضمن أن يكون لهذه المعايير أساسا علميا قويا للصحة النباتية ومبررا اقتصاديا، وأنه يمكن تطبيقها في الواقع، وأن تكون متسقة ويمكن فهمها. لذلك فهي عملية كثيفة العمالة وتستغرق كثيرا من الوقت وتضمن توزيع منتجات عالية الجودة. أما وضع المعايير في نطاق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فقد نشأ في الآونة الأخيرة. وقد تم حتى الآن اعتماد 27 من المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية. بيد أن الطلب على المعايير يتجاوز هذا العدد بكثير لذلك يجري الآن وضع معايير إضافية.

9- هناك شرط مسبق لتلبية الطلب على المعايير والتعامل مع الاحتياجات المعلوماتية العديدة والتحديات الأخرى المتعلقة بالاتفاقية ألا وهو توافر القدر الكافي من الموارد المالية والبشرية التي تضمن وجود أمانة لها فعاليتها مع تنظيم عدد كبير من الاجتماعات الفنية والإدارية. ويبدو إلى حد ما أن الاتفاقية أصبحت ضحية لما حققته من نجاح بسبب التنامي السريع لأعباء العمل بما يفوق الموارد المالية للاتفاقية. وهذا يمثل أحد الشواغل المستمرة للجهاز الرياسي للاتفاقية ولهيئة تدابير الصحة النباتية والذي لم يتم التوصل إلى حل فعال ومستدام له حتى الآن.

10 – أما القضايا والشواغل الرئيسية المتعلقة بالتقييم فتندرج تحت ثلاثة مجالات رئيسية من مجالات أنشطة الاتفاقية هي: (1) عملية وضع المعايير؛ (2) تبادل المعلومات؛ (3) المساعدة الفنية. كما تشمل أيضا نطاق الاتفاقية وإدارتها، والمهام التي تقوم بها الأمانة والمسائل المتعلقة بالميزانية. وتقدم الأقسام التالية تحليلا للعمليات الحالية، بما في ذلك تحديد مواطن القوة والضعف. وقد تم وضع التوصيات بما يتيح البناء فوق مواطن القوة مع التصدي لمواطن الضعف في ذات الوقت.

## ثالثا – المعايير وعملية وضع المعايير

11 – بدأت أعمال وضع المعايير في نطاق الاتفاقية في 1991، ووضع أول معيار دولي لتدابير الصحة النباتية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003. وكان عدد كبير من المعايير الأولى يتصدى لقضايا "مفاهيمية" ذات صلة عامة بجميع خدمات وقاية النباتات مثل تحليل مخاطر الآفات، ومسرد مصطلحات الصحة النباتية، وخطوط توجيهية للقضاء على الآفات. أما المعايير الحديثة فهي معايير "نوعية" تتناول وسائل معينة من وسائل الانتقال والإصابة (مثل العبوات الخشبية) والمجموعات التصنيفية (ذباب الفاكهة) وتدابير تخفيف المخاطر (الاستئصال) أو بروتوكولات تشخيص الأمراض. وقد تبلورت مجموعة تشمل دزينة من المواصفات من اجل المعايير المستقبلية كما توجد معلومات عن أكثر من 100 موضوع آخر يمكن أن تتطور في نهاية المطاف إلى معايير.

12 – أوضحت جميع الردود تقريبا التي وردت على استبيان التقييم أن "وضع المعايير" عملية "مهمة للغاية" وذكرت هذه الردود أن معايير الاتفاقية تضمن وتسهّل انتقال النباتات والمنتجات النباتية. وقد تم تصنيف المعايير المفاهيمية والمعايير النوعية على أنهما" مهمتان للغاية".

## ألف – ملاءمة المعايير

13 – تم بحث موضوع ملاءمة معايير الاتفاقية أخذا في الاعتبار مدى تغطية معايير الاتفاقية لأكثر القضايا أهمية وأكثرها اتصالا بالصحة النباتية.

14 – يعتبر المزيج الحالي من المعايير المفاهيمية والمعايير النوعية مناسبا طالما وجدت قضايا عامة وقضايا نوعية يتم التعامل معها. أما المعايير المفاهيمية فهي ضرورية لإنشاء أطر تطبق فيها المعايير النوعية. وفي النهاية يلزم أن تكون المعايير نوعية حتى يمكن تطبيقها بطريقة متناغمة لدى كل شريك من الشركاء التجاريين. وتغطى المعايير المفاهيمية الحالية معظم مهام الحجر الزراعى الأساسي الدولي ومهام التفتيش. وسيكون هناك في المستقبل طلب متزايد على المعايير النوعية.

15 – أثناء المقابلات الشخصية التي أجريت في نطاق عملية التقييم تطرق الحديث إلى القضايا المتصلة بالتداخل مع اتفاقية التنوع البيولوجي باعتباره نشاطا يلزم توجيه المزيد من الاهتمام إليه. ويعتقد البعض أن اتفاقية التنوع البيولوجي تزداد أهميتها مع استمرار التنظيمات المتعلقة بالتجارة العالمية وأن معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات يجب أن تعكس المخاطر المرتبطة بانتقال السلع القادرة على نقل الآفات النباتية التي يثور قلق بيئي بشأنها بما في ذلك الأصناف العدوانية. وتغطى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، إلى حد ما، الآفات النباتية التي تثور بشأنها شواغل بيئية. وتشير الديباجة ذاتها إلى "المبادئ الموافق عليها دوليا ... والبيئة". وفي الآونة الأخيرة جاء المعيار رقم 11 (*تحليل مخاطر الآفات بالنسبة لآفات الحجر الصحى بما في ذلك تحليل المخاطر البيئية والكائنات الحية المحورة 2004*) ليغطى الآفات البيئية في النباتات.

16 – ستكون هناك حاجة أكبر إلى التأكد بأن القضايا البيئية، وبخاصة تلك المتصلة بآفات النباتات من الأصناف العدوانية الغريبة التي تضر بالبيئة الطبيعية سيتم إدخالها في المستقبل ضمن المعايير ذات الصلة في الاتفاقية. ونتيجة لذلك يتوقع عدد من أصحاب الشأن أن يكون هناك اتصال أكثر فعالية بين الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية التنوع البيولوجي. ومن المتوقع أن يظهر ما يدل على أن المعايير ذاتها وعملية وضع المعايير تولي اهتماما لهذه المخاطر البيئية بما في ذلك التدابير الملائمة للتصدي لها. وعلى الرغم من الاتصالات القائمة بين الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية التنوع البيولوجي بغرض إدماج الشواغل البيئية في معايير الصحة النباتية، لا يوجد شخص واحد في أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تسند إليه مسؤولية نوعية تتعلق بالبيئة والتنوع البيولوجي لمتابعة هذه المسائل.

## باء – جودة المعايير

17 – تم فحص جودة المعايير من وجهة نظر سلامتها الفنية، وقابليتها للتطبيق، وثباتها. وتوضح الردود الواردة على الاستبيان والمتعلقة بجودة معايير الاتفاقية أن الغالبية العظمى (92 في المائة) تعتبر المعايير "مرضية" على الأقل. بيد أن هناك مجالا للتحسن طبقا لما ذكرته نسبة من الردود التي أوضحت أن المعايير ذات جودة عالية (أقل من 50 في

المائة). وتصدر تمويل الخبرة الفنية وتوفير الدعم الفني الإضافي قائمة التغييرات التي اقترحتها الردود والتي من شأنها تحسين جودة معايير الاتفاقية.

18 – تتحقق السلامة الفنية لمعايير الصحة النباتية من جراء مشاركة أعضاء مجموعات العمل من الخبراء والفرق الفنية والذين يتم اختيارهم بناء على خبرتهم النوعية المتصلة بالقضايا التي تتناولها المعايير. وخلص فريق التقييم إلى أن النظام الحالي وهو اختيار خبراء لوضع المعايير، ثم إجراء مشاورات موسعة لاستعراض المضمون الفني، يكفي لضمان الجودة الفنية للمعايير المفاهيمية والمرتبة العريضة للمعايير النوعية. أما فيما يتعلق بالمعايير فائقة النوعية أو المشاكل سريعة الظهور فربما تكون هناك خبرة محدودة جدا بشأنها على المستوى العالمي وقد لا تكون المشاورات المتعلقة بها بناءة إذا لم يكن لدى المشاركين فيها القدر الكافي من الدراية الفنية التي تمكنهم من المشاركة بفعالية.

19 – وفي حالة المعايير النوعية، فإنه من المهم وإن كان من الصعب الوصول إلى توافق في الآراء بشأن المحتوى الفني للمعايير. وتعتبر قضية عرض تدابير مرادفة قضية هامة بالنسبة للمعايير النوعية، ولاسيما في حالة وجود اختلافات ملموسة في الممارسة العملية ودرجة تقبل تدابير مختلفة بما في ذلك تكاليف تنفيذها. وهذا يمكن أن يتيح المجال لوجود اختلافات حرجة في الرأي بشأن الأساس العلمى للمقارنات.

20 – قد تكون **قابلية** المعايير للتطبيق أمرا أكثر صعوبة من السلامة الفنية بالنظر إلى أن ظروف التجارة والتشريعات تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر وهو اختلاف يتجاوز أي تباين في المواصفات الفنية. وتشكو كثير من البلدان من صعوبة تنفيذ المعايير بسبب التكلفة أو نقص المهارات الضرورية اللازمة لتنفيذها.

21 – على الرغم من إدراج موضوع تنفيذ المعايير في "التوجه الاستراتيجي الحالي رقم 1 للاتفاقية" لا تقوم الاتفاقية بمراقبة تنفيذ المعايير من جانب الأطراف المتعاقدة بعد اعتماد تلك المعايير، كما لا توجد أي عملية يتم بمقتضاها استعراض مدى قابلية المعايير للتطبيق. ويعرض على لجنة تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية كل عام عدد من الانحرافات النوعية في تطبيق المعايير. ويتضح من بحث هذه الهواجس، أن البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء تواجه صعوبات في تحقيق آمالها المتعلقة بتنفيذ بعض معايير الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك لم يتم وقت اعتماد المعايير وضع جدول زمني متفق عليه للتنفيذ. وعلى خلاف السلامة الفنية، فإنه من الصعب تقييم مدى قابلية المعايير للتطبيق قبل وضعها واعتمادها لأنه لم يتم اختبارها من الناحية العملية. لذلك فإنه من الضروري عند وضع المعايير، التدبر في كيفية تنفيذها وما يمكن توقع حدوثه من آثار إيجابية وسلبية.

22 – على المستوى العملى في الصناعة، غالبا ما تكون المعايير غامضة للغاية بحيث لا يمكن تطبيقها بصورة مباشرة، ولاسيما المعايير المفاهيمية. أما المعايير النوعية فقد تكون أكثر قابلية للتنفيذ كما أنها أكثر فائدة. وحتى يمكن للمعايير أن تأخذ الطابع النوعى بصورة أكبر فإنه من الضروري أن تزيد مشاركة دوائر الصناعة لضمان إيلاء الاهتمام اللائق للممارسات الصناعية لضمان الامتثال حيثما كان ذلك لازما. ومن الضروري مشاركة دوائر الصناعة في وضع المعايير حتى تأتي المعايير مستوفاة للجانب العملى. وفي الوقت الحاضر، يترك الأمر للحكومات لالتماس مشورة دوائر الصناعة من

خلال المنظمات القطرية لوقاية النباتات أو عن طريق اتصال المنظمات القطرية لوقاية النباتات بدوائر الصناعة في أقاليمها. أما درجة تنفيذ ذلك فهي متغيرة، وغالبا ما تعتمد على درجة المشاركة الفعالة من جانب إحدى الشركات الصناعية التي تعترف بدور معايير الصحة النباتية. ومن شأن إشراك دوائر الصناعة في وضع المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية أن يحسن عملية التنفيذ عن طريق زيادة تفهم دوائر الصناعة لأهمية المعايير مع العمل في نفس الوقت على إدماج الخبرة والممارسة الصناعية المشتركة في المعيار مع الحفاظ على الكفاءة.

23 – **ثبات** المعايير هو أمر من الصعب تحقيقه، ومع ذلك لا تزال الجهود تبذل في هذا الشأن. وتشمل هذه الجهود (1) المشاركة المتكررة من جانب بعض الخبراء من مجموعات العمل من الخبراء؛ (2) الاستعانة بالفرق الفنية التي تضم أعضاء بارزين يتم اختيارهم بناء على خبرتهم الفنية للإشراف على وضع مجموعة من المعايير في إحدى المجالات المواضيعية. أما القائمون على صياغة المعايير فيتم اختيارهم بناء على خبرتهم السابقة في وضع معايير أخرى.

## جيم – عملية وضع المعايير

24 – أثار أصحاب الشأن مجموعة كبيرة من القضايا تتعلق بعملية وضع المعايير. بيد أنه يجب ملاحظة أن 90 في المائة من الذين ردوا على الاستبيان أشاروا إلى أن عملية وضع المعايير كانت "مرضية" على الأقل من حيث الوفاء بتوقعات واحتياجات البلدان الأعضاء. وعلى وجه العموم، فإنه في حين أن هذه العملية تتصف بالكفاءة، يسلم الجميع بأن هناك مجالا للتحسن. وعلى النقيض من ذلك، ركز جميع من شملتهم المقابلات الشخصية بصورة أكبر على الصعوبات أو الإحباطات التي صاحبت عملية وضع المعايير من حيث المشاركة والشفافية، بما في ذلك الخبراء الذين يتمتعون بخبرة كبيرة والذين يشاركون في عملية وضع المعايير.

25 – أما معدل وضع المعايير (العدد السنوي) فهناك من يعتقد أنه قليل جدا وهناك من يعتقد أنه كبير جدا. وذكر بعض من شملتهم المقابلات الشخصية أنه من الأمور المحبطة العمل في ظل هذا العدد القليل من المعايير، في حين ذكر آخرون أنه من الضروري إتاحة الوقت لقدر كافٍ من الشفافية وتوافق الآراء. كما كان هناك قلق في بعض البلدان، ولاسيما البلدان النامية، بأن القدرة على تنفيذ المعايير الحالية، ناهيك عن المعايير الجديدة، غير موجودة وأنه من الضروري أن يتمشى معدل وضع المعايير مع القدرة على التنفيذ. ومع ذلك، أشارت الغالبية العظمى من الردود الواردة على الاستبيان أن السرعة التي تتم بها عملية وضع المعايير "مرضية" أو "مرضية للغاية" واعتبرت الردود أن كمية المعايير التي تم اعتمادها "مرضية" على الأقل. وعلى وجه العموم، يبدو أن المستوى الحالي لوضع المعايير يرضى معظم المشاركين.

26 – أشارت كثير من البلدان إلى عدم توافر القدرة على المشاركة الفعالة في عملية وضع المعايير سواء بالنسبة لتلك البلدان أو لبلدان أخرى. وفي كثير من الحالات يعزى ذلك إلى القدرة الفنية المحدودة في خدمات الصحة النباتية سواء بسبب النقص الشديد في عدد الموظفين أو في الخبرة. وفي بعض هذه الحالات لا تكفي الأموال المتاحة لمشاركة الموظفين في وضع المعايير حتى ولو توافرت الخبرة الكافية. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لتنظيم حلقات عمل إقليمية لصياغة

المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، وتتيح حلقات العمل هذه الفرصة للمثلين من البلدان النامية كي يلتقوا كمجموعة، ليستمعوا لشرح لمشاريع المعايير ومناقشتها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى اهتمام إضافي. وتمثل حلقات العمل إحدى آليات تقديم المدخلات في عملية وضع المعايير.

27 – كان افتقار هيكل لجنة المعايير إلى الكفاءة (من حيث كثرة أعداد الناس وعدم كفاية الدراية الفنية، وقضايا تتصل بالأدوار التمثيلية لجميع الأعضاء التي ينبغى أن يكون اشتراكها كاملا ومفيدا) محل شكوى عامة في جميع المقابلات الشخصية، التي شملت مشاركين من مجموعات تشترك بالفعل في عملية وضع المعايير (مثل لجنة المعايير والفرق الفنية ومجموعات العمل من الخبراء). وهناك إدراك لعدم توافر الدقة عند اختيار أعضاء لجنة المعايير. ويرى فريق التقييم أنه يمكن تدعيم عملية اختيار أعضاء لجنة المعايير من خلال المشاركة الفعالة للمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات في عملية اختيار المرشحين المناسبين في كل إقليم من أقاليم منظمة الأغذية والزراعة.

28 – ذُكرت اللغة كأحد القضايا الرئيسية وكانت محل مناقشة طويلة أثناء الدورة الأولى لهيئة تدابير الصحة النباتية. ومن المتوقع أن تؤدي إتاحة الترجمة الفورية إلى زيادة المشاركة ولكن ذلك سيكون على حساب الموارد التي يمكن استخدامها في أغراض أخرى. وهناك إدراك بأن تقديم التعليقات باللغة الإنجليزية كان له أثر كبير في مرحلة المشاورات. ويرى البعض أن الجلسات الجانبية شبه الرسمية التي تعقد لمناقشة نصوص مشاريع المعايير أثناء دورات هيئة تدابير الصحة النباتية (مثل إعادة صياغة موضوع مناطق خالية من آفات ذباب الفاكهة أثناء الدورة الأولى لهيئة تدابير الصحة النباتية) لاتكون فيها مشاركة كاملة من جانب الأعضاء، ولاسيما مع عدم توافر الترجمة الفورية وعدم اتباع أسلوب متفق عليه لسماع وقبول وتسجيل التعليقات.

29 – تنطوي العملية الحالية لوضع المعايير على التزامات زمنية هائلة كما تشكل ضغوطا على المشرفين، ولجنة المعايير والعدد المحدود من الموظفين الذين يعملون في الأمانة. وهناك تعليق تردد كثيرا أثناء المقابلات الشخصية وهو أن الاعتماد الحالي على المساهمات العينية من الخبرة الفنية قد لا تكتب له الاستدامة، إذ لا يوجد لدى لجنة المعايير الوقت الكافي لاستكمال المهام المسندة إليها على الوجه الكامل والتي تشمل وضع مواصفات المعايير، والموافقة عليها، واستعراض التعليقات على مشاريع المعايير ومراجعة مشاريع المعايير، إلى جانب العدد المتزايد من المهام الإضافية المسندة إليها من هيئة تدابير الصحة النباتية. ويؤدي عدم وجود الوقت الكافي إلى زيادة التعليقات التي تقدم أثناء مرحلة المشاورات المتعلقة بكل قطر من الأقطار الأمر الذي يؤدي إلى إجراء تعديلات على وجه السرعة في اللحظة الأخيرة لدى هيئة تدابير الصحة النباتية. ومن شأن أي زيادة في عدد المعايير وفي تعقيداتها أن تؤدي إلى تفاقم هذه المشاكل. وبالإضافة إلى ذلك فإن محاضر الاجتماعات التي تعقد في نطاق عملية وضع المعايير لا تعكس بالقدر الكافي القضايا والحلول التي نوقشت، مما يجعل من الصعب على الأعضاء تقديم تعليقات مستنيرة أثناء المناقشات.

30 – يساعد وضع مواصفات رسمية للمعايير على تحديد مدخلات الموارد اللازمة لعملية وضع المعايير وذلك عن طريق تحديد المعايير ذات المعالم والقيود الواضحة التي تتناسب مع العمل المطلوب. ومن هنا تكون العملية قصيرة وأكثر ملاءمة.

31 – بدأ نهج الإسراع في وضع المعايير بداية بطيئة. والآمال المعقودة على اتباع هذا النهج غير واضحة، كما أن مدى تشجيع هذا النهج أو تدعيمه غير واضح. وهذا النهج يناسب عملية اعتماد معايير فنية سليمة ليست صادرة عن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مثل المنظمات القطرية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات أو مجموعات دوائر الصناعة.

32 – يتحول اهتمام هيئة تدابير الصحة النباتية عن القضايا ذات الأولوية المتقدمة أثناء اجتماعاتها لأنها تولي اهتماما كبيرا بالتفاصيل الدقيقة لمشاريع المعايير. ولم يتم وضع مشاريع المعايير التي وافقت عليها لجنة المعايير في البوابة الإلكترونية للصحة النباتية الدولية إلاّ في يناير/كانون الثانى قبل انعقاد دورة هيئة تدابير الصحة النباتية. وعادة ما يتطلب الأمر أن يقوم الأعضاء بتقديم تعليقاتهم على مشاريع المعايير المعتمدة من لجنة المعايير قبل 14 يوما من اجتماع هيئة تدابير الصحة النباتية. وتوزع هذه التعليقات أثناء اجتماع الهيئة باللغات التي وردت بها. لذلك لا يتاح الوقت الكافي للأعضاء لاستعراض التعليقات قبل الاجتماع الأمر الذي يؤدي إلى ضياع وقت الهيئة في مسائل تفصيلية. وعزز الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات شخصية وجهة نظر فريق التقييم القائلة بأن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تفتقر إلى القدرة على التخطيط طويل المدى وتحديد أولويات واضحة ومفيدة لعملية وضع المعايير، وأنها تواصل إضافة المزيد إلى برنامج العمل دون أن تتناول بشكل جيد الموارد اللازمة لذلك. وعلى سبيل المثال، فإن المعايير المحتملة، مفاهيمية ونوعية، الموجودة في ذخيرة المعايير تفوق القدرة المتاحة لاعتمادها (بأي معدل حقيقي) خلال العشر سنوات القادمة. وهذا يدل على وجود ثغرات كبيرة في مجموعة المعايير الحالية، ويؤكد عدم وجود القدرة على تحديد الأولويات في العملية الحالية لوضع المعايير.

33 – يمكن أن نستنتج أن النسبة الحالية لإنتاج المعايير تمثل حلا وسطا بين الطلب والموارد المتاحة سواء في الأمانة أو لدى الأطراف المتعاقدة. ومن الضروري أن تعكس أولويات وضع المعايير كلا من الاحتياجات والفرص، ولاسيما وأنها تعتمد إلى حد كبير على المساهمات الطوعية والمشاركة العينية من الخبراء القطريين. وفي غيبة أي نظام متكامل يتم في نطاقه سداد المقابل للخدمة المطلوبة، سيكون من المستحيل تحديد أولويات تقوم فقط على أساس الاحتياجات. ويمكن تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات في عملية وضع المعايير، إلا أن هذا يتوقف على الدعم المقدم للمنظمات الإقليمية الضعيفة لضمان عدم سيطرة المنظمات الإقليمية لحماية النباتات على العملية إذا أسند إليها دور أكبر. كما أن مجموعات دوائر الصناعة غير مستغلة بالقدر الكافي ويحتاج إشراكها إلى مزيد من المرونة في اختيار الخبراء الذين توجه الدعوة إليهم. وأوضحت الردود على الاستبيان أن المعايير التي تم وضعها بواسطة هيئات أخرى (مثل المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، والرابطة الدولية لاختبار البذور، الخ) يمكن الاستفادة منها على نطاق واسع في معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (حيث أنها يمكن أن تحظى بـ 7.8 درجة من عشر درجات)، ولكن الأمر يتطلب اعتماد صلاحية هذه المعايير وهي عملية لا توجد حاليا ضمن إجراءات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

## دال – تكلفة المعايير

34 – تم بحث عشرة معايير بالتفصيل (المعايير 2 و 7 و 15 و 21–27) وتم تجميع تكلفتها الإجمالية. وبالنسبة لأحدث المعايير بلغت كلفة المعيار الواحد قرابة 000 130 دولار من دولارات الولايات المتحدة بنسبة حدّية. أما النسبة الكاملة فبلغت 000 193 دولار من دولارات الولايات المتحدة[3]. بيد أن المعيار رقم 26 – *إنشاء مناطق خالية من ذباب الفاكهة (2006)* جاءت تكلفته ضعف تكلفة المعايير الحديثة الأخرى بسبب اشتراك فريق كبير من الخبراء. أما المعايير السابقة وهي المعيار 2 – *خطوط توجيهية لتحليل مخاطر الآفات*، الذي تم اعتماده في 1995) والمعيار رقم 15 (*خطوط توجيهية لتنظيم مواد العبوات الخشبية في التجارة الدولية* (تم اعتماده في 2002، وتم اعتماد المراجعة في 2006) فقد زادت تكلفتهما زيادة كبيرة عن المستوى المذكور آنفا. كما احتاج المعيار 2 والمعيار 15 إلى عقد اجتماعات تزيد عن المعدل العادي، سواء قبل الاعتماد أو بعده. وقد زاد العدد الإجمالي للاجتماعات لكل معيار من المعايير التي اعتمدت مؤخرا بمعدل أسرع من المعايير الجديدة، وهو ما يعزى إلى طول عملية مراجعة المعايير السابقة، إلى جانب صياغة المعايير الجديدة.

35 – لو أن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كانت ستدفع التكاليف الكاملة للوقت الذي يقضيه الخبراء لتحقيق المستوى الحالي لإنتاج المعايير وهو ثلاثة معايير سنويا، لاحتاجت إلى ميزانية قدرها 000 600 دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا بالإضافة إلى جهد الأمانة. وتحتاج المعايير إلى مراجعة منتظمة، وكلما زاد عدد المعايير كلما زادت تكلفة المراجعة، حيث يمكن أن تبلغ تكلفة كل عملية مراجعة مبلغا يعادل وضع معيار جديد. وتشير عملية المراجعة المزمع إجراؤها كل خمس سنوات إلى القيام بعدد 5–6 مراجعات سنويا، وهو ما يحتاج إلى ميزانية كاملة تقدر بنحو مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للقيام بها.

## هاء – التنفيذ والأثر

36 – من الصعب تحديد تنفيذ المعايير وأثرها ومن الأصعب قياسها. حيث لا يجري رصد لأثر المعايير بعد مرور فترة على اعتمادها لاستخلاص الدروس بشأن مدى الأثر أو انتشاره، سواء من حيث المزايا أو التكاليف. ويمكن أن يحدث ذلك على أساس دراسة كل حالة على حدة. وقد أجريت دراسات حالة بالنسبة للمعيار 2 والمعيار 7 والمعيار 15، وستعرض تفاصيل أخرى بشأن هذه الدراسات في التقرير الكامل للتقييم.

[3] تستند هذه التقديرات إلى عدد أيام العمل/فرد المسجلة لدى مجموعات العمل من الخبراء أو الفرق الفنية المخصصة لكل معيار، وتكلفة الخبرة الاستشارية وما يقدر بنحو 75 يوم عمل للمشرف. أما تكلفة أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فهي تكلفة ثابتة ولا تنسب لمعايير فرادية. وهذه التكاليف عبارة عن تكاليف السفر (بمتوسط 400 1 دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل مشارك.) والإعاشة (أيام الاجتماعات مضافا إليها يوم واحد) وثلاثة مستويات للمرتبات ( مستوى منخفض محدد على أساس أسعار المنظمة، ومستوى حدي نمطي دون زيادات نثرية وهو 500 دولار من دولارات الولايات المتحدة يوميا، ومستوى كامل يشمل نثريات كاملة وهو 000 1 دولار من دولارات الولايات المتحدة يوميا).

37 – أتاح المعيار رقم 2 أساسا مفاهيميا (إلى جانب المعيار رقم 11 الذي يتصل به اتصالا وثيقا وهو *تحليل مخاطر الآفات بالنسبة للآفات الحجرية بما في ذك تحليل المخاطر البيئية والكائنات الحية المحورة*) لتحليل مخاطر الآفات الذي تم إقراره على نطاق واسع بواسطة البلدان المستوردة الرئيسية. ونتيجة لهذه المعايير تم توثيق ما يقدر بنحو 2000 تحليل لمخاطر الآفات. وتساعد هذه التحاليل على الإسراع بإدخال مليارات الدولار من دولارات الولايات المتحدةات في التجارة بمنتجات جديدة وسلع أخرى.

38 – هناك فائدة مهمة للمعيار رقم 7 *المتعلق بنظم شهادات التصدير* (تم اعتماده في 1995) وهي أن إصدار الشهادات يزيد من الثقة والاطمئنان بأن الآفات لا تنتشر من خلال التجارة، كما أن الشهادات تستخدم في بعض الأحيان كأساس لتخفيض التدخلات المتعلقة بالصحة النباتية، بما في ذلك نظم التفتيش التي تتبعها المنظمات القطرية لوقاية النباتات لدى البلدان المستوردة. فعلى سبيل المثال، يقوم الاتحاد الأوروبى الآن بتخفيض مستويات التفتيش على مجموعة من المنتجات حيث يقتصر الأمر على تفتيش 3 في المائة فقط من الشحنات التي يتم استيرادها من بلدان أخرى. أما شهادات الصحة النباتية التي تصدرها المنظمات القطرية لوقاية النباتات لدى البلد المصدّر طبقا للمعيار رقم 7 فتصدر بالنسبة لجميع الشحنات التي ينطبق عليها نظام التفتيش المخفض. ومع أن هذا يوضح أن نظم شهادات التصدير ساهمت في هذا التطور، إلا أنه من الصعب تقييم ما إذا كان ذلك يعزى إلى المعيار رقم 7.

39 – مع أن المعيار رقم 15 (*خطوط توجيهية لتنظيم مواد العبوات الخشبية في التجارة الدولية* (تم اعتماده في 2002 وتم اعتماد المراجعة في 2006) يفرض تكاليف كبيرة على الصناعة (تقدر بنحو 2 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا من أجل تطبيق المعالجات التي تم الموافقة عليها وشهادة مواد العبوات الخشبية ذات الصلة والواردة في المعيار رقم 15)، إلا أن هذه التدابير المتعلقة بالصحة النباتية يمكن أن تخفض الخسائر الكبيرة الناشئة عن آثار الآفات التي يمكن أن تنتشر من خلال حركة مواد العبوات الخشبية غير المعالجة على المستوى الدولي. وتعتبر تكاليف المعالجة قليلة قياسا إلى الحجم الشامل للتجارة في الألواح الخشبية.

## واو – توصيات

40 – رغبة في الحفاظ على جودة المعايير وفائدتها، بل وزيادة تطويرها، يوصى بما يلي:

- **إجراء دراسة لترتيب الأولويات تتخذ أساسا لتطوير برنامج عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في المستقبل؛**
- **من الضروري أن تولي الاتفاقية أولوية للمعايير النوعية أكثر من المعايير المفاهيمية؛**
- **ويجب استشارة أصحاب الشأن في دوائر الصناعة والاستفادة من معارفهم وتجاربهم في مرحلة مبكرة من مراحل عملية وضع المعايير.**

41 – لضمان تصدى الاتفاقية بفعالية للشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي يوصى بما يلي:

- **ضرورة إنشاء وظيفة مسؤول اتصال بيئي بأمانة الاتفاقية، على أن تقوم/يقوم بمباشرة مهام الاتصال مع المنظمات الدولية الأخرى نيابة عن الأمانة؛**

- **ضرورة إنشاء فريق فني بشأن التنوع البيولوجي يقترح المعايير ذات الصلة بالقضايا البيئية، وتهديدات التنوع البيولوجي والسبل التي تسلكها الأصناف العدوانية والتي يلزم أن تحظى بأولوية متقدمة؛**
- **ويجب أن يوضع معيار واحد على الأقل سنويا يتصدى في المقام الأول لقضايا التنوع البيولوجي، كما يجب أن تشتمل جميع المعايير على بيان يتناول ما لها من آثار تتعلق بالتنوع البيولوجي.**

42 – لضمان الجودة وتعزيز تنفيذ المعايير، يوصى بما يلي:

- **ضرورة أن يصاحب كل معيار وثائق إيضاحية تقدم إرشادات بشأن التنفيذ والرصد؛**
- **من الضروري أن تعتمد الاتفاقية أسلوبا لرصد التنفيذ وأثر المعايير، ويكون مصدرا للمعلومات لعمليات مراجعة المعايير وتحديد الأولويات والعمليات اللازمة لوضع معايير جديدة؛**
- **يجب أن يشتمل كل معيار على بيان يتعلق بالتنفيذ يوضح الإطار الزمني المتوقع للتنفيذ والآثار المحتملة وتكاليف ومزايا التنفيذ، كما يضع خطة لكيفية إتمام التنفيذ ومراقبته؛**
- **ضرورة الاستمرار في تنظيم حلقات عمل إقليمية تقوم باستعراض المعايير، كما يجب استهلال حلقات عمل إقليمية جديدة تتولى وضع خطط التنفيذ الإقليمي وذلك بمساعدة المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات.**

43 – حفاظا على المستوى الحالي لوضع المعايير الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المساهمات العينية المتمثلة في الخبرة، **يوصى بأن يكون لدى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التمويل المباشر الكافي من موارد البرنامج العادي للمنظمة أو من موارد خارج الميزانية لتعيين ذوي الخبرة في وضع المعايير مع وجود التزام بمواصلة المساهمات النوعية من مصادر كافية متنوعة من أجل صياغة المعايير.**

44 – لضمان أكبر قدر من المشاركة من جانب الأطراف المتعاقدة في عملية وضع المعايير **يوصى بأن توجه الاتفاقية قدرا كافيا من الدعم المالى والتقني إلى المشاركة الكاملة.**

45 – رغبة في تعزيز شفافية عملية وضع المعايير يوصى بما يلي:

- **يجب أن تشتمل محاضر لجان وضع المعايير (مجموعات العمل من الخبراء، والفرق الفنية، ولجنة المعايير) على قدر واف من التفاصيل تتناول طبيعة وعمق ما يدور من حوار بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بوضع المعايير على أن توزع هذه المحاضر على الأعضاء قبل إجراء المشاورات؛**
- **و يجب أن تكون هناك فسحة كبيرة من الوقت بين المشاورات المعنية بوضع المعايير واجتماع لجنة المعايير والإعلان عن مشاريع المعايير التي وافقت عليها لجنة المعايير وبين اجتماع هيئة تدابير الصحة النباتية لإتاحة الوقت للحصول على معلومات مرتجعة على التعليقات ولتحقيق أكبر قدر من توافق الآراء قبل اجتماع هيئة تدابير الصحة النباتية.**

46 – رغبة في الوصول إلى خطة عمل أكثر واقعية لهيئة تدابير الصحة النباتية وأجهزتها الفنية يوصى بما يلي:

- **يجب أن تقوم كل دورة من دورات هيئة تدابير الصحة النباتية بإصدار مجموعة واضحة من الأولويات من أجل عمليات وضع التقارير المستقبلية، واستعراض أداء السنة السابقة من حيث تلبية الأهداف ذات الأولوية؛**
- **و يجب عند وضع الأهداف إيضاح عدد ونوع المعايير المنوه عنها وكذلك نوع النهج الذي يستخدم هل هو النهج العادي أو النهج السريع.**

47 – وأخيرا، وحتى يتسنى للأمانة أداء دورها بصورة وافية في عملية وضع المعايير، بما في ذلك المهام الإضافية المقترحة، يوصى بأن تقوم الأمانة بزيادة عدد الموظفين الفنيين **الأساسيين المشتركين في عملية وضع المعايير. وترد التفاصيل في تقرير التقييم الكامل.**

## رابعا – تبادل المعلومات

48 – تقع على الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مسؤولية رئيسية بالنسبة لتبادل المعلومات الرسمية عن الصحة النباتية، في حين تتولى أمانة الاتفاقية مسؤولية إتاحة المنتدى اللازم لتبادل المعلومات. وهذا يضمن وجود منتدى دولي معترف به لتقاسم معلومات الصحة النباتية بمعنى وجود قنوات رسمية تتولى إبلاغ ما يطرأ من تغييرات على تدابير الصحة النباتية والإبلاغ عن الآفات. وطبقا للاتفاقية يقع على الأطراف المتعاقدة عدد من الالتزامات والمسؤوليات الاختيارية والإلزامية المتعلقة بإبلاغ المعلومات.

49 – قامت أمانة الاتفاقية بناء على طلب الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية بإنشاء منتدى إلكتروني يعتمد على الإنترنت تحت مسمى البوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية، لإتاحة الفرصة لتبادل المعلومات الرسمية عن الصحة النباتية من جانب الأطراف المتعاقدة، والأمانة، والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، حسب مقتضيات الاتفاقية. ومع أن البوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية "انطلقت" رسميا في أغسطس/آب 2002، إلاّ أن تطويرها لم يكتمل إلاّ في 2005 حيث بدأت الأطراف المتعاقدة جديا في استخدامها لإرسال المعلومات والنفاذ إليها. ويمكن حاليا النفاذ إلى هذه البوابة بأربعة من اللغات الرسمية الخمس لمنظمة الأغذية والزراعة.

### ألف – تقييم أنشطة تبادل المعلومات

50 – تعتقد الأطراف المتعاقدة أن تبادل المعلومات هو أمر ضروري لتسهيل التجارة واتخاذ التدابير القطرية الملائمة في مجال الصحة النباتية بناء على ما يرد من معلومات من واقع الزيارات القطرية، والاجتماعات والاستبيان. وتوجد فئتان من المعلومات في البوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية (1) *المعلومات ذات الصلة بالبوابة* (مثل وثائق الاجتماعات، والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، وقائمة الأحداث) و (2) *المعلومات القطرية المتعلقة بالمنظمات القطرية لوقاية النباتات* مثل القوائم المعدلة للآفات. وطبقا للردود الواردة على الاستبيان جاءت الفئة الأولى أكثر أهمية

من الفئة الثانية. أما المعلومات عن المعايير التي تم وضعها في نطاق الاتفاقية فتعتبر أهم أنواع المعلومات على البوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية.

51 – يعتقد فريق التقييم أن تبادل المعلومات هو أمر بالغ الأهمية في عالم العولمة وأن أمانة الاتفاقية هي أنسب وأصلح كيان يتولى مهمة المنتدى المركزي لتبادل المعلومات، بالنظر إلى طبيعة علاقتها بالاتفاقية والحاجة إلى منتدى مركزي دولي لتبادل المعلومات رسميا.

52– يوجد بعض الالتباس بشأن من يتلقى المعلومات من الأطراف المتعاقدة وفاءً لالتزامات الإبلاغ في نطاق الوثائق الرسمية للاتفاقية. وكان قد تم أثناء تعديل الاتفاقية في 1997 تحديد الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ وتوفير منتدى لاقتسام المعلومات – وهو ما تقوم به الآن البوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية بصفة رسمية. وتحدد الاتفاقية الأطراف التي تتلقى المعلومات. وتحدد بعض مواد الاتفاقية[4] مصدر المعلومات ولمن سيتم تقديمها (مثل الأمانة والأطراف المتعاقدة المعنية، والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات). وهناك مواد أخرى لا تفعل ذلك[5]. وكانت الدورة الثالثة للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية (2001) قد اعتمدت بوضوح إرشادات محددة بشأن تبادل المعلومات حسبما تقضي به الاتفاقية، واتفقت على أن المعلومات الرسمية المتعلقة بالصحة النباتية التي تقدم من خلال البوابة الإلكترونية هي في حكم المعلومات المستوفاة لالتزامات الإبلاغ بموجب الاتفاقية. ومع ذلك، ينص المعيار رقم 17 (2003) على أن تقارير الآفات التي تمثل التزامات في نطاق الاتفاقية يجب إتاحتها من خلال أحد النظم الثلاثة التالية: الاتصالات المباشرة، أو النشر في أحد مواقع الويب القطرية الرسمية التي يمكن النفاذ إليها أو البوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية. لذلك فإنه من الصعب تقييم مدى قيام الأطراف المتعاقدة بالوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بإبلاغ المعلومات عن طريق هذه النظم المختلفة. ومن الضروري بذل الجهود لتنسيق وتوضيح قنوات الإبلاغ.

53 – وعلى وجه العموم، فإن مدى وفاء الأطراف المتعاقدة بالوفاء بالتزامات الإبلاغ من خلال البوابة الإلكترونية هو عند حده الأدنى. وكانت نسبة مئوية قليلة (20 في المائة) من الذين ردوا على الاستبيان قد ذكرت أنها تستخدم البوابة الإلكترونية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ.

54 – أما أكثر الجهات امتثالا لالتزامات الإبلاغ فهي مركز الاتصال القطري للاتفاقية وهو المركز الأساسي لجميع عمليات الإبلاغ الإلزامية. ويقتصر استخدام الأطراف المتعاقدة للنافذة الإلكترونية على الإبلاغ الاختياري، ومن أجل إرسال بعض المطبوعات. وليس من قبيل المفاجأة أن يكون استخدام البوابة الإلكترونية في الإبلاغ الاختياري عند حده الأدنى بالنظر إلى الأولوية التي توليها الاتفاقية للإبلاغ الإلزامي.

[4] مثل المادة 7- 6 لأعمال الطوارئ.

[5] مثل المواد 4–2(ب) و 8–1(أ).

55 – قدمت الأطراف المتعاقدة أسبابا كثيرة لانخفاض أو عدم استخدام البوابة الإلكترونية في الوفاء بالتزامات الإبلاغ، أما السبب الرئيسي لعدم الوفاء بالتزامات الإبلاغ عن طريق البوابة الإلكترونية فهو عدم توافر الموظفين والقدرات حسبما جاءت به نتائج الاستبيان. وذكرت الردود على الاستبيان أسبابا أخرى ترددت أثناء الزيارات القطرية وهي: تعذر النفاد إلى مرافق الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر، وعدم توافر قوائم معدلة للآفات في البلدان، ووجود آليات أخرى لإبلاغ المعلومات ( مثل منظمة وقاية النباتات في أوروبا والبحر المتوسط). وذكرت بعض الأطراف المتعاقدة التي هي أعضاء في منظمة وقاية النباتات في أوروبا والبحر المتوسط أنها لا تريد حدوث ازدواج في الإبلاغ وطالبت بزيادة اقتسام المعلومات بين المنظمات القطرية لوقاية النباتات والبوابة الإلكترونية.

56 – أثناء الزيارات القطرية والاجتماعات الأخرى ذكرت الأطراف المتعاقدة أسبابا أخرى لعدم استخدام البوابة الإلكترونية للوفاء بالتزامات الإبلاغ. وهي أن البلدان تقوم مباشرة بإبلاغ أنواع معينة من معلومات الصحة النباتية إلى الشركاء التجاريين. وهناك بعض البلدان التي تعتبر أن بعض البيانات لها طبيعتها الحساسة من الناحية التجارية (مثل الإبلاغ عن الآفات وأعمال الطوارئ).

57 – وأخيرا، لم يكن الوفاء بالتزامات الإبلاغ من المجالات التي أكدت عليها بشدة أمانة الاتفاقية أو هيئة تدابير الصحة النباتية.بل إن الأطراف المتعاقدة قد "استُحثت" على الوفاء بالتزامات الإبلاغ، ولكن لا يوجد نظام للرصد أو الامتثال كما لا يوجد حافز آخر لتشجيع البلدان على الامتثال.

58 – في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2006 بدأت أمانة الاتفاقية في إصدار إحصاءات بالمعلومات القطرية المتعلقة بالصحة النباتية التي تم الإبلاغ عنها من خلال البوابة الإلكترونية. وحتى ذلك الحين كان يتم جمع البيانات بشكل غير منتظم وبمناسبة الإعداد للاجتماعات. ويعتقد فريق التقييم أن تطوير هذا النظام هو خطوة أولى جيدة في مجال رصد بيانات الأطراف المتعاقدة على البوابة الإلكترونية وهناك إمكانية لزيادة التطوير.

59 – تعتبر الأطراف المتعاقدة البوابة الإلكترونية أداة صديقة للمستخدم حسب ما جاء في التعليقات على الاستبيان وحسب ما اتضح من الزيارات القطرية. فقد أعرب الكثيرون عن ارتياحهم للنفاذ إليها، وشكلها العام، وردودها السريعة، واللغات المستخدمة. وتشير البيانات الحالية أن البوابة الإلكترونية يصلها ما يتراوح بين 000 30 إلى 000 40 زيارة شهريا، وهو ما يشير إلى أن عددا كبيرا من الناس يجد متعة في النفاذ إلى البوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية. وتستخدم البوابة الإلكترونية أساسا من أجل التحضير لاجتماعات الاتفاقية، وإنزال المعايير، والنفاذ إلى مراكز الاتصال القطرية للاتفاقية، والحصول على المعلومات القطرية في مجال الصحة النباتية.

60 – وتتفاوت قدرات واحتياجات الأطراف المتعاقدة وأصحاب الشأن تفاوتا كبيرا الأمر الذي يؤثر على استخدام البوابة الإلكترونية. فهناك عدد من البلدان النامية، على سبيل المثال، يواجه مشاكل عند استخدام البوابة الإلكترونية بسبب ضعف هيكل تكنولوجيا المعلومات و/أو نقص القدرات. كما تؤثر قضايا اللغة أيضا على الاستخدام. واللغة الإنجليزية هي اللغة الأكثر استعمالا في وثائق الاتفاقية. ولا توجد جميع الوثائق على البوابة الإلكترونية بجميع اللغات

الرسمية، الأمر الذي يؤثر على الاستفادة منها لدى عدد من البلدان. ومع أن الإبحار متاح بأربع من لغات منظمة الأغذية والزراعة،[6] إلا أنه لم يترجم إلى اللغات الرسمية إلاّ بعض الصفحات العامة عن الاتفاقية والأمانة والبوابة الإلكترونية الدولية للصحة النباتية. والآن توجه سياسة عامة وهي عدم ترجمة جميع الوثائق ترجمة رسمية ولاسيما تلك المحملة بواسطة البلدان. وهناك خطوة اتخذتها الأمانة وأيدها فريق التقييم للتصدي لهذه القضية وهي تشجيع المنظمات القطرية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات على تقديم ترجمة لأوراقها ووثائقها

61- هناك جانب بالغ الأهمية يؤثر على استخدام البوابة الإلكترونية وهو وجود آليات أخرى لتبادل المعلومات (غالبا ما تشمل المعلومات الرسمية وغير الرسمية) لدى الأطراف المتعاقدة. وإحدى هذه الآليات هي المواقع المختلفة للمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات مثل اللجنة الإقليمية للصحة النباتية في المخروط الهندي ومنظمة وقاية النباتات فى أوروبا والبحر المتوسط ومنظمة وقاية النباتات في أمريكا الشمالية والتي تستخدمها بعض الأطراف المتعاقدة على نطاق واسع لأغراض تبادل المعلومات بشأن الصحة النباتية، وهناك آلية أخرى وهي الاتصالات المباشرة بين البلدان. ولا تزال هناك معلومات كثيرة يتم تبادلها بطريق مباشر بالنظر إلى طبيعتها، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل إدراج نقاط الاتصال في البوابة الإلكترونية تحظى بدرجة كبيرة من الأهمية بعد أن أصبحت البلدان تعرف الآن مركز الاتصال القطري الرسمي.

62 – يؤدي وجود آليات أخرى لتبادل المعلومات إلى الحد من فعالية وملاءمة البوابة الإلكترونية. وهناك فرص لزيادة تطوير التآزر مع الآليات الإلكترونية القائمة، ولاسيما بين موقع البوابة الإلكترونية ومواقع المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات. وهناك فرص أكثر تكلفة وأكثر استهلاكا للوقت عن غيرها. وتوجد بالفعل مواقع أساسية على الويب. ولكن الروابط بينها هزيلة بوجه عام. وهذا مجال يحتاج إلى مزيد من الجهد، ولاسيما وأنه قد تم الانتهاء الآن من مرحلة التطوير الأولية للبوابة الإلكترونية.

63 – أثناء الزيارات القطرية والاجتماعات أكدت الأطراف المتعاقدة بشدة على أهمية توافر معلومات يوثق بها على البوابة الإلكترونية، وأثارت عدة أطراف قضية افتقار بعض المعلومات القطرية على البوابة الإلكترونية إلى الموثوقية. وهذا أمر يسبب قلقا لفريق التقييم لأن قيمة وجدوى البوابة الإلكترونية ستصبحان على المحك إذا لم يكن لدى الأطراف المتعاقدة ثقة في البيانات التي تظهر على البوابة الإلكترونية. وبالنظر إلى حجم المعلومات على البوابة الإلكترونية وما يمكن أن يوضع عليها من قضايا تتعلق بالمسؤولية القانونية فلا يمكن للأمانة أن تكون في وضع يمكنها من القيام بدور من يتحقق من البيانات الفنية ويجب أن يظل هذا الأمر مسؤولية الأطراف المتعاقدة وحدها.

64 – كان من نتيجة سلسلة حلقات العمل دون الإقليمية التي نظمتها الأمانة أن طرأت زيادة كبيرة، بغض النظر عن انخفاض نقطة البداية، على كمية المعلومات القطرية المتاحة على البوابة الإلكترونية. ولم يتم حتى الآن تنظيم حلقات عمل في جميع الأقاليم، ومن المقرر تنظيم حلقات عمل في الأقاليم الباقية في 2007. ويمكن توقع استمرار الاتجاه

[6] يجرى إعداد برنامج للغة الصينية، وسيكون متاحا في 2007.

الصعودي للاستخدام مع زيادة قدرات وتحسن نوعيات الأفراد الذين يتم تدريبهم. ويؤيد فريق التقييم التوصيات التي تقدمت بها مجموعة دعم البوابة الإلكترونية بوضع خطة لتنظيم حلقات عمل إقليمية من قبيل المتابعة في المستقبل القريب وذلك لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ ولضمان استمرار قوة الدفع.

65 – على امتداد السنوات الثلاث الماضية ساعد التمويل الذي يأتي من موارد من خارج الميزانية على تطوير البوابة الإلكترونية في الآونة الأخيرة. وكان التمويل الرئيسي هو ما جاء من خارج موارد الميزانية بمبلغ 000 668 دولار من دولارات الولايات المتحدة وهو مبلغ تسلمته الاتفاقية نشأ عن متأخرات في التمويل ويمثل 28 في المائة من التمويل الإجمالي الذي حصلت عليه الاتفاقية من ذلك المصدر. ومع الأخذ في الاعتبار مستوى التمويل الرئيسي الذي يأتي من البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة، لا يكون لدى الاتفاقية الأموال الكافية التي تكفي للقيام بمثل هذه الجهود الإنمائية. بيد أنه يجب أن يكون التمويل الرئيسي كافيا لاستمرار عمل البوابة الإلكترونية ولاستمرار الجهود التي تضطلع بها الأمانة للوفاء بالتزاماتها تجاه الإبلاغ.

66 – من المسلم به أن الموظفَين الفنيين الحاليين اللذين يعملان طول الوقت في وقاية النباتات واللذين يتوليان إدارة أنشطة تبادل المعلومات في الاتفاقية غارقان في أعمال الإدارة اليومية الروتينية المتعلقة بالنواحي التشغيلية والفنية للاتفاقية وبالتالي لا يوجد لديهما الوقت الكافي لمباشرة المزيد من الأنشطة المتعلقة بالدعم الاستراتيجي والفني. وبالإضافة إلى هاتين الوظيفتين يبدو أن هناك حاجة حقيقية لموظف فني مبتدئ يتولى مسؤولية الإدارة اليومية للبوابة الإلكترونية (موقع الويب) حتى يتحرر موظفو المعلومات من هذه المهام التي تستنفد وقتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى طبيعة تكنولوجيا المعلومات، تتطلب عمليات تحديث وتطوير البوابة الإلكترونية إلى خدمات فنيين في مجال الاتصالات.

67 – خلاصة القول هي أن الأطراف المتعاقدة لا تقوم بالوفاء بالتزاماتها على الوجه الأكمل في ما يتعلق بتبادل المعلومات حسبما تقضي به الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ومع أنه من المسلم به أن تبادل المعلومات من جانب الأطراف المتعاقدة هو أمر ضروري، فإن الوفاء بالتزامات الإبلاغ الإلزامية إنما يتم جزئيا فقط من خلال البوابة الإلكترونية. وفضلا عن ذلك، تجادل الأطراف المتعاقدة بأنها تجد معلومات لها أهميتها على البوابة الإلكترونية، والحقيقة هي أنه لا يزال هناك نقص عام في المعلومات القطرية على البوابة الإلكترونية بخلاف مراكز الاتصال الأساسية. وكما سبق ذكره، هناك أسباب مختلفة للصعوبات التي تواجهها الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالإبلاغ.

68 – هناك شعور عام بالارتياح تجاه البوابة الإلكترونية كأداة. وتوضح البيانات أنه طرأت زيادة على استخدام البوابة الإلكترونية سواء في الإبلاغ عن المعلومات أو في النفاذ إلى المعلومات ولاسيما خلال العامين الماضيين. ويبدو أن هذا الاتجاه الصعودي للاستخدام مستمر ويشجع على ذلك إلى حد كبير سلسلة حلقات العمل التي نظمتها الأمانة بشأن البوابة الإلكترونية. ومع أن جهود التدريب التي قامت بها الأمانة كانت ناجحة؛ إلاّ أنه لا تزال هناك حاجة لدى البلدان لبناء قدراتها القطرية وتنظيم الدورات التدريبية بشأن التزامات الإبلاغ وكيفية الوفاء بهذه الالتزامات باستخدام البوابة الإلكترونية.

69 – من شأن وضع معلومات قطرية غير موثوق بها على البوابة الإلكترونية أن يقوض جودة وجدوى البوابة الإلكترونية. ومن الضروري أن تشتمل حلقات العمل التي تنظمها الأمانة في المستقبل والدورات التذكيرية المتعلقة بالبوابة الإلكترونية على قدر كافٍ من المناقشات والإرشادات التي تتناول الأهمية القصوى لتكامل المعلومات القطرية والإقليمية التي توضع على البوابة الإلكترونية. ويرى فريق التقييم أن الأطراف المتعاقدة هي التي يمكنها، وليس الأمانة، التحقق من موثوقية المعلومات الفنية التي توضع على البوابة الإلكترونية. ومع ذلك فإن على الأمانة دورا يلزم القيام به وهو الترويج الفعال لأهمية ومزايا وجود معلومات موثوق بها على البوابة الإلكترونية.

## باء – توصيات

70 – يجب على أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أن تستمر في مساعدة البلدان كي تتفهم بطريقة أفضل التزاماتها المتعلقة بإبلاغ المعلومات وأن تتيح لها التدريب على كيفية استخدام البوابة الإلكترونية للوفاء بتلك الالتزامات. وبمجرد أن تفرغ الأمانة من إتاحة حلقات العمل الأساسية للأطراف المتعاقدة في جميع الأقاليم يتقدم فريق التقييم في ذات الوقت باقتراح بضرورة أن يشمل الدعم المستقبلي في مجال التدريب وضع وتقديم برامج تدريبية تذكيرية قصيرة لتدعيم عملية التدريب والإبقاء على قوة الدفع. ويوصى بما يلي:

- **يجب أن تنظر أمانة الاتفاقية في تطوير نموذج أساسي يوضع على البوابة الإلكترونية تستخدمه البلدان في إجراء التقييم الذاتي لأوضاعها بالنسبة لالتزامات الإبلاغ إلى جانب التحقق من دقة البيانات المقدمة. ويمكن تشجيع البلدان على إجراء التقييم الذاتي لأوضاعها بشكل منتظم.**
- **في ضوء وصول محررين جدد وحاجة المحررين الحاليين إلى الحصول على معلومات تذكيرية، يصبح من الضروري أن تواصل الاتفاقية سعيها من أجل تطوير الأدوات الملائمة لبناء القدرات**

71 – كما يوصى أيضا بأن **تقوم أمانة الاتفاقية على وجه السرعة بإنشاء حلقات اتصال رسمية مع آليات أخرى لتبادل المعلومات وقواعد بياناتها عن طريق توقيع مذكرة تفاهم أو آلية أخرى مناسبة لتحسين توافر المعلومات وزيادة جدوى الاتفاقية. وفضلا عن ذلك يجب أن تكون قنوات الإبلاغ المتعلقة بالتزامات الإبلاغ الإلزامية واضحة وثابتة بالنسبة للأطراف المتعاقدة.**

72 – يوصى أيضا بأن **تولي الأمانة وهيئة تدابير الصحة النباتية اهتماما أكبر بالالتزامات الإلزامية المتعلقة بتبادل المعلومات. ومن الضروري وضع وتنفيذ نظام للرصد والامتثال يتعلق بالوفاء بالتزامات الإبلاغ الإلزامية في نطاق الاتفاقية. ويجب أن يقوم هذا النظام تحديدا بتتبع مدى امتثال الأطراف المتعاقدة لجميع التزامات الإبلاغ.**

**73 – وبصورة أكثر تحديدا، يمكن إعداد تصنيف لعملية الإبلاغ التي يقوم بها البلدان بناء على مستوى امتثالها (مثل اللون الأحمر للامتثال الهزيل جدا، واللون الأصفر للامتثال الذي يكاد يفي بالالتزامات، واللون الأخضر للوفاء بجميع التزامات الإبلاغ الإلزامية.. وهكذا). ويمكن إعلان نتيجة التصنيف على البوابة الإلكترونية في قائمة يمكن إرفاقها كتقرير أو ملحق لوثائق هيئة تدابير الصحة النباتية. وبالنسبة لتلك الأطراف المتعاقدة التي يأتي تصنيفها عند**

**أدنى مستويات الامتثال، قد ترغب الأمانة في تقديم الدعم لها لمساعدتها على إعداد خطة عمل تتناول كيفية تحسين امتثالها في مجال الإبلاغ. وقد ترغب هيئة تدابير الصحة النباتية في وضع نظام للحوافز للبلدان التي تمتثل امتثالا كاملا. ويجب ترويج ثقافة الامتثال لالتزامات الاتفاقية. ويجب أن تقوم هيئة تدابير الصحة النباتية، والمكتب، والأمانة بترويج ثقافة الامتثال للالتزامات في نطاق الاتفاقية.**

74 – يوصى بما يلي:

- **يجب على الأمانة الاستعانة بمدير موقع شبكي في مجال تبادل المعلومات[7]؛**
- **يجب توافر التمويل اللازم من أجل الاستعانة بخبرة فنية خارجية في مجال الاتصالات لتدعيم عملية زيادة تطوير البوابة الإلكترونية.**

## خامسا – المساعدة الفنية

75 – تتناول المادة 20 من الاتفاقية المساعدة الفنية وتنص على ما يلي: "توافق الأطراف المتعاقدة على تشجيع تقديم المساعدة الفنية إلى الأطراف المتعاقدة، خاصة الأطراف المتعاقدة النامية، سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات الدولية الملائمة، بغرض تيسير تنفيذ الاتفاقية".

76 – يمكن تقسيم المساعدة الفنية التي تدعمها الأمانة إلى نوعين من الأنشطة:

(1) مساعدة فنية تتعلق بأنشطة الاتفاقية، بما في ذلك حضور اجتماعات الاتفاقية وحلقات العمل المعنية بوضع المعايير، وإتاحة التدريب بشأن تطوير البوابة الإلكترونية واستخدامها؛

(2) وتدعيم القدرات القطرية المتعلقة بالصحة النباتية.

77 – **مساعدة فنية تتعلق بأنشطة الاتفاقية**: ويتم تمويل هذه الفئة أساسا من ميزانية البرنامج لمنظمة الأغذية والزراعة وحسابات الأمانة، بما في ذلك حساب الأمانة الخاص بالاتفاقية[8]، وكذلك المشاريع المقدمة من اللجنة الأوروبية التي تهدف حصريا إلى تسهيل حضور البلدان النامية اجتماعات الاتفاقية. وكانت أمانة الاتفاقية قد قامت بتنظيم وتدعيم نحو 25 حلقة عمل إقليمية تناولت المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالاتفاقية خلال الفترة 2001–2005. ولا توجد وثائق لتقييم مدى فعالية وملاءمة هذا النوع من الدعم الفني. بيد أن من شملتهم المقابلات الشخصية أثناء الزيارات القطرية والذين ردوا على الاستبيان أوضحوا أهمية وفائدة هذا النوع من الأنشطة. أما الذين ردوا على الاستبيان فقد وصفوا حلقات العمل الإقليمية، على وجه الخصوص، المتعلقة بمشاريع المعايير بأنها كانت مفيدة للغاية.

[7] تقوم الأمانة حاليا بتعيين موظف مهني مزامل كمدير للموقع الشبكي وذلك بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية

[8] حساب الأمانة الخاص بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات MTF/GLO/122/MUL.

78 – **مساعدة فنية لتدعيم قدرات الصحة النباتية والقطرية:** ويشمل هذا النوع من المشاريع طائفة عريضة من الأنشطة، مثل تحديث مرافق الحجر الصحى النباتي، وتدريب القوى العاملة، وإنشاء مختبرات مجهزة تجهيزا جيدا، وصياغة ونشر قوانين الصحة النباتية التي تتواءم مع اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية – منظمة التجارة العالمية، وإنشاء نظم مراقبة للمساعدة على خلق مناطق خالية من الآفات.

79 – قام فريق التقييم بإجراء استعراض مكتبي للمساعدة الفنية الرامية إلى تدعيم قدرات الصحة النباتية القطرية والتي ظلت تقدمها منظمة الأغذية والزراعة/الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على امتداد السنوات الخمس الماضية. وشمل الاستعراض تحليلا تفصيليا لعدد من المشاريع بلغ 25 مشروعا، تم اختيارها طبقا لأنواع الأنشطة، والتوزيع الإقليمي، والمعلومات المتاحة. وشمل هذا التحليل مشاريع سبق تنفيذها في بلدان شملتها زيارات فريق التقييم. وقد استخلصت معظم النتائج أدناه من هذا الاستعراض المكتبي.

80 – خلال الفترة 2001–2006 قدمت المساعدة الفنية بواسطة منظمة الأغذية والزراعة/الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات من خلال 55 مشروعا بلغت قيمتها الإجمالية 12.7 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة جاء تمويل 85 في المائة منها من برنامج التعاون الفني أي من ميزانية البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة. وفي واقع الأمر لم يقم غير عدد قليل من الجهات المانحة بتدعيم أنشطة المساعدة الفنية المتصلة بالاتفاقية من خلال منظمة الأغذية والزراعة. ويوضح هذا المستوى المنخفض من التمويل المقدم من الجهات المانحة أن أمانة الاتفاقية لم تنجح في إشراك الجهات المانحة بطريقة ملموسة في أنشطة المساعدة الفنية. وربما يكون انعدام التخطيط بشأن كيفية تلبية أهداف الجهات المانحة وغياب الأولويات الواضحة لنوع المساعدة الفنية المقدمة بعض أسباب هذه المشاركة المحدودة من جانب الجهات المانحة. لذلك كانت المساعدة الفنية المقدمة ناشئة بشكل يكاد يكون كاملا عن الجهود المتعلقة بالتمويل القادم من المنظمة.

## ألف – تقييم المشاريع: الملاءمة والكفاءة والفعالية

81 – كانت النظرة العامة إلى المشاريع هي أنها ذات صلة بالمشاكل التي يتم التصدي لها، إلاّ أن غالبية المشاريع تأخرت لمدة سبعة شهور عند الاستهلال وفي التنفيذ. وكان لهذا التأخير أثر سلبي على عمليات المشروع كما أدى إلى انخفاض فعاليته. وطبقا للاستعراض المكتبي أمكن تحقيق نتائج مرضية (تحقيق أهداف محددة ومخرجات متوخاة) في نحو 50 في المائة من المشاريع.

82 – يتضح من المعلومات المرتجعة أثناء الزيارات القطرية ونتائج الاستبيان أنه قد تحققت نتائج إيجابية على وجه الخصوص فيما يتعلق بتدريب الموظفين. وشمل ذلك تدريب موظفي المنظمات القطرية لوقاية النباتات وصناع السياسات على موضوعات مثل تدابير الصحة النباتية، وتكنولوجيا المعلومات واستخدام قواعد البيانات، وحلقات عمل إزكاء الوعى، وتقنيات إجراء مسح للآفات والقضاء عليها. وكان هناك جانب إيجابي آخر للدعم المقدم من الاتفاقية/المنظمة

ويتصل بعمل المكتب القانوني للمنظمة فيما يتعلق بالجوانب التشريعية. ونفذ هذا العمل بطريقة مرضية، وكان ذلك بمساعدة فعالة من الاستشاريين القطريين.

83 – وعلى وجه العموم، فإنه من المحتمل أن تكون النتائج.والآثار طويلة المدى واستدامة المشاريع التي نفذتها أمانة الاتفاقية على امتداد السنوات الخمس الماضية، محدودة. وهذا يعزى إلى عدد من القضايا تتراوح من ارتفاع معدل دوران موظفي المنظمة الإقليمية لوقاية النباتات، ونقص التمويل أو الدعم الضروري الآخر لإدارة حماية النباتات الذي يمكنها من الإبقاء بفعالية على القدرات المدعمّة إلى نقص التعاون والتنسيق مع المبادرات الأخرى الصادرة من الجهات المانحة. وفوق ذلك كله، فإنه مع الإطار الزمني المحدد بعامين وسقف التمويل البالغ 000 500 دولار من دولارات الولايات المتحدة، لم تكن مشاريع برنامج التعاون الفني معدة إعدادا جيدا يمكنها من التصدي بفعالية للاحتياجات المعقدة من بناء القدرات بطريقة شاملة ومستدامة.

84 – بالإضافة إلى ذلك، لم يتسنَّ تزويد الأمانة بالقدر الكافي من الموظفين بحيث تتمكن من تقديم الدعم الفعال لجميع المشاريع. حيث لم يكن يوجد غير موظف فني واحد يتعامل مع طائفة عريضة من المسائل التشغيلية والفنية في عدة بلدان وأقاليم وبقدر محدود من التعاون مع خدمات أخرى. وقد أدى هذا إلى الحد من إمكانيات متابعة ما تحقق من نتائج. وللتصدي لهذه القضية، اتخذت بعض التدابير من بينها إسناد المسؤولية عن المشاريع إلى موظفي المنظمة الإقليمية لحماية النباتات والاستعانة بالاستشاريين.

85 – تقوم ميزانية البرنامج العادي للمنظمة والاتفاقية بتقديم التمويل اللازمة لموظفي حماية النباتات الإقليمية مقابل ما يقضونه من وقت في العمل. بيد أنه في واقع الأمر، فإن الاستفادة الفعلية من أوقات هؤلاء الموظفين وجهدهم في المساعدة الفنية غير متوازنة. وهناك عدة أسباب لذلك، أولها أن مهامهم غير محددة تحديدا جيدا من حيث اختصاصاتهم. وثانيهما أنهم لا يقدمون تقاريرهم إلى الأمانة مباشرة، مما يجعل من الصعب على موظفي الاتفاقية تنسيق ومراقبة المساعدة الفنية ككل. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج إشراك موظفي حماية النباتات الإقليميين التابعين للمنظمة إلى تنسيق وتخطيط مناسب وتفضيلي الأمر الذي لم يتحقق بسبب عدم توافر القدرات الكافية لدى أمانة الاتفاقية. وحتى الآن لم يؤدِّ إشراك هؤلاء الموظفين إلى تخفيض ملموس في عبء العمل الذي يتحمله موظفو أمانة الاتفاقية.

86 – توضح نتائج الاستبيان الحاجة الكبيرة إلى تقديم المساعدة الفنية. وتحتاج برامج التدريب إلى متطلبات كثيرة بما في ذلك الارتقاء بمهارات الموظفين الفنيين في مجال تنفيذ المعايير، والتفتيش، والمراقبة وتحديد الآفات. كما أن الدعم المطلوب من أجل تحليل مخاطر الآفات ووضع قوائم لها، والتصدي لقضايا تتعلق بالقيود الناشئة عن البنية الأساسية والمعدات، هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية. ويشير الاستعراض التفصيلي الذي أجراه كانال[9] لنتائج أداة تقييم قدرات الصحة النباتية في عدد من البلدان النامية إلى أن المعوقات التشريعية والقضايا المؤسسية كانت العوامل الرئيسية المقيدة لتلك القدرات.

[9]إف – كانال، تقييم قدرات الصحة النباتية وتطبيقها في البلدان النامية، ديسمبر/كانون الأول 2004.

87 – لذلك فإن متطلبات المساعدة الفنية بما في ذلك بناء القدرات هي متطلبات عريضة. وللتصدي جيدا لهذه المتطلبات يحتاج الأمر إلى استراتيجية إنمائية شاملة تشمل إشراك الجهات المانحة العديدة في برنامج طويل المدى ومحدد تحديدا جيدا للمساعدة الفنية. ويعتبر الدعم المقدم من منظمة الأغذية والزراعة/الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات جزءا صغيرا من الدعم العالمي الذي يتحقق بالضرورة بتمويل من الوكالات المانحة (يعتبر البنك الدولي، واللجنة الأوروبية، وعدد من الوكالات الثنائية جهات مانحة رئيسية في هذا المجال). ويذكر في هذا السياق، أن غياب التنسيق بين الوكالات المانحة العديدة كان إحدى السمات العامة في جميع مشاريع المساعدة الفنية. ويوضح الاستعراض المكتبي أن المنظمة/الاتفاقية كانتا تتصرفان كل منهما بمعزل عن الأخرى، حيث كانت كل منهما تقيم شراكات مع جهات مانحة أخرى فيما عدا حالات قليلة محدودة في الكاريبي.

88 – على الرغم من توصيات الدورة الثالثة للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية، ولاسيما فيما يتعلق بوضع نظام لتحديد الأولويات العامة وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية، لم يتم وضع أولويات لأنشطة المساعدة الفنية التي تقوم بها الأمانة. كما لم يتم الاحتفاظ بقائمة الاحتياجات العامة من المساعدات المتعلقة بالصحة النباتية والتي سبق أن قدمها الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد ما يدل بوضوح على أن المساعدة الفنية المقدمة قد حققت أي نتائج. والأهم من ذلك لا يوجد ترتيب واضح للأولويات والتركيز عليها. ويتم القيام بالمشاريع بناء على طلب البلدان المعنية بصفة أساسية، بدون أن تكون هناك رؤية استراتيجية شاملة.

89 – يتضح من أوجه القصور المذكورة آنفا أن دور أمانة الاتفاقية ومسؤولياتها الشاملة يلزم تحديدها بصورة أكثر وضوحا حيث لا يوجد القدر الكافي من الوضوح تجاه الاحتياجات العامة من المساعدة الفنية. وتجاه الدور الذي تقوم به أمانة المنظمة/الاتفاقية في هذا الخصوص. كما لا يوجد تحديد كاف للدور الحالي الذي تقوم به الأمانة بالنسبة للمساعدة الفنية، حيث يحيط الغموض بهذا الدور، فضلا عن أنه يفوق قدراتها. وبالإضافة إلى ذلك يحوّل الموارد الشحيحة عن الأنشطة الأساسية.

90 – تنص الاتفاقية على أن الأطراف المتعاقدة توافق على تقديم المساعدة الفنية سواء على أساس ثنائي أو من خلال المنظمات الدولية الملائمة، بغرض تيسير تنفيذ الاتفاقية. ولا يمكن تصنيف الاتفاقية على أنها منظمة دولية ملائمة في مجال تنفيذ أنشطة المساعدة الفنية. وفي الوقت ذاته فإنه من المسلم به أن هناك حاجة شديدة إلى تقديم المساعدة الفنية إلى الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية لتدعيم قدراتها في مجال الصحة النباتية، ومن الواضح أن هذا يحتاج إلى نهج أفضل تخطيطا وتنسيقا عما يجري عليه العمل حاليا.

## باء – توصيات

91 – يرى فريق التقييم أن **منظمة الأغذية والزراعة وليس أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في وضع أفضل يمكنها من تنسيق الدعم العالمي من أجل تعزيز القدرات القطرية للصحة النباتية، ويوصي بإنشاء مجموعة استشارية دولية يشرف على تنسيقها قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات بمنظمة الأغذية والزراعة تعمل على تعزيز قدرات**

**الصحة النباتية. ويكون تشكيل المجموعة مفتوحا أمام جميع الجهات المانحة والبلدان المتلقية في مجال قدرات الصحة النباتية. وتتمثل أهداف المجموعة في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية، وتسهيل حشد الموارد، وضمان تحقيق التنسيق.**

92 – يوصى أيضا بضرورة **قيام المنظمة، من خلال قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات، بتنظيم القدرات الفنية الضرورية خارج أمانة الاتفاقية وكجزء من برنامجها العادي من أجل تقديم المساعدة الفنية اللازمة لدعم قدرات الصحة النباتية.ويجب أن تفعل المنظمة ذلك مع أخذ مواردها في الاعتبار وبمشاركة مع أطراف فاعلة رئيسية أخرى. ويجب أن تقوم المنظمة بتقديم تقرير إلى هيئة تدابير الصحة النباتية بشأن ما تقدمه من مساعدات فنية في مجال الصحة النباتية.**

93 – يوصي فريق التقييم بشدة **بضرورة أن تقتصر المساعدة الفنية المقدمة مباشرة في نطاق الاتفاقية على مجالات العمل الرئيسية للاتفاقية بمعنى أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتفهم الأفضل لمشاريع المعايير، ورصد أثر هذه المعايير، وتطوير واستخدام البوابة الإلكترونية كأداة لتبادل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة، إلى جانب تقديم الدعم من أجل تشجيع البلدان النامية على حضور الاجتماعات الفنية والإدارية.**

## سادسا – تسوية المنازعات

94 – تصف المادة 13 من الاتفاقية آلية تسوية المنازعات، كما تم في 2005 وضع إرشادات لتسوية المنازعات في نطاق الاتفاقية لفريق العمل غير الرسمي المعني بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية. وكما هو الحال بالنسبة لتسوية المنازعات في المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية فليس المقصود أن تحل الاتفاقية محل آلية منظمة التجارة العالمية أو تضر بحقوق والتزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي قد تعمل على تسوية منازعاتها من خلال منظمة التجارة العالمية.

95 – شكلت إجراءات تسوية المنازعات جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية منذ اعتماد النص الأصلي في 1952 (المادة 9)، ولكنها لم تستخدم منذ إنشاء أمانة الاتفاقية لذلك فإن فريق التقييم ليس في وضع يمكنه من تقييم فعاليتها.

96 – تم إجراء تحليل مقارن لإجراءات تسوية المنازعات في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية، ومنظمة التجارة العالمية وذلك كجزء من الاستعراض المكتبي للتقييم. أما عملية تسوية المنازعات في المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والتي يقل فيها الطابع الرسمي، فتسفر عن تقديم تقرير فني سري إلى الأطراف المتنازعة. أما عملية تسوية المنازعات في نطاق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فلها طابعها الرسمي كما أنها أكثر شفافية ويتم بمقتضاها إجراء تحليل نهائي تشترك فيه جميع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، وذلك بالنظر إلى وجود التزام من جانب الأمانة بعرض تقرير عن المشاورات الرسمية المتعلقة بعملية تسوية المنازعات على هيئة تدابير الصحة النباتية.

97 – يتضح من المناقشات مع بعض مندوبيها أن أمانة اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية ترحب بقيام الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالنظر في أي منازعات، بالنظر لما يمثله ذلك من استنزاف كبير لموارد منظمة التجارة العالمية. وينظر إلى أي عملية تقوم بها الاتفاقية لتسوية المنازعات على أنها تحظى بمزيد من الاهتمام الفني بخلاف منازعات اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية التي يغلب عليها الطابع القانوني. لذلك فإن عملية تسوية المنازعات في نطاق الاتفاقية تخفف جزءاً من عبء العمل الذي تقوم به آلية تسوية المنازعات التابعة لاتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية حيث أنها تتناول المنازعات ذات الطابع الفني. بيد أن مدى قدرة الاتفاقية على تناول منازعات شاملة هو أمر غير مؤكد.

## سابعا – أسلوب إدارة الاتفاقية

### ألف – هيئة تدابير الصحة النباتية

98 – هيئة تدابير الصحة النباتية هي الجهاز الرئاسي للاتفاقية المسؤول عن تنفيذ جميع أهداف الاتفاقية منذ أكتوبر/تشرين الأول 2005 بعد سريان التعديلات التي تم اعتمادها في 1997. وحتى ذلك التاريخ كانت الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية هي التي تباشر تلك المسؤوليات. وقد أخذت المشاركة في اجتماعات الهيئة تزيد بشكل مضطرد بمرور الوقت، وتوجد الآن مشاركة معقولة من جميع الأقاليم مع أن تمثيل أقاليم المحيط الهادي والشرق الأدنى وأفريقيا يقل عن تمثيل الأقاليم الأخرى. إلاّ أن تمثيل الإقليم الأفريقي زاد بصورة ملموسة منذ الدورة الرابعة للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية بسبب الدعم المقدم من حساب الأمانة الخاص بالاتفاقية والمشروع الممول من اللجنة الأوروبية.

99 – وفي كل اجتماع يكون موضوع المناقشة الرئيسي هو اعتماد معايير دولية. وتدرك الأطراف المتعاقدة الصعوبات التي تكتنف عملية التصدي لكافة الآراء التي يتم التعبير عنها أثناء اجتماعات الهيئة. ومع ذلك، هناك شعور عام بأنه يبذل جهد حقيقي في بحث جميع النقاط الهامة عند الوصول إلى توافق في الآراء.

100 – هناك تكاليف كثيرة تترتب على اجتماعات الهيئة: فقد بلغت تكاليف الدورة الأولى للهيئة (2006) مبلغا قدره 000 232 دولار من دولارات الولايات المتحدة سددت من ميزانية الأمانة، وتقدر تكاليف دورة 2007 بنحو 000 258 دولار من دولارات الولايات المتحدة وهذا المبلغ يمثل 10 في المائة من الميزانية السنوية الأساسية للهيئة. وبالإضافة إلى ذلك تم تخصيص مبلغ 000 240 دولار من دولارات الولايات المتحدة من حساب أمانة اللجنة الأوروبية والاتفاقية لمقابلة تكاليف حضور ممثلي البلدان النامية (أطراف متعاقدة) إلى اجتماعات الهيئة. ونخص بالذكر تكاليف طباعة/ترجمة الوثائق التي تتقاضاها منظمة الأغذية والزراعة والتي تعتبر باهظة للغاية مقارنة بخدمات الطباعة والترجمة البديلة ويمكن تحقيق وفورات كبيرة جدا في التكاليف عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية للترجمة.

101 – في الاجتماع الأول في 1998، اعتمدت الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية النظام الداخلي الذي تم استكماله في الاجتماع التالي باعتماد إجراءات وضع المعايير. كما قام المكتب في 2002 بوضع مشروع خطة عمل. وبعد

استعراضات من جانب لجنتي البرنامج والمالية بالمنظمة، والدورة السادسة للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية (2004) تم التصديق على خطة العمل والخطة الاستراتيجية أثناء الدورة السابعة للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية (2005). وستعرض خطة عمل معدلة مدتها خمس سنوات على الدورة الثانية لهيئة تدابير الصحة النباتية تتضمن خمسة أهداف معدلة مدتها خمس سنوات تشمل مجالات النشاط الرئيسي والنتائج المتوقعة وكذلك وسائل قياس كفاءة البرنامج بمرور الوقت. ومن المقرر تدعيم هذه الخطة بواسطة خطة تشغيلية سنوية، لها ميزانيتها، تحدد أنشطة العام الرامية إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها، ولتحقيق ذلك، يجب على الهيئة استعراض واعتماد برنامج العمل السنوي رسميا وكذلك الميزانية ذات الصلة.

102 – ومما يثير الدهشة، أنه لم ترد ضمن المهام الرئيسية لهيئة تدابير الصحة النباتية أي إشارة إلى جمع وإدارة المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالاتفاقية. وفي القرار الذي اتخذه مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في 1997 كانت هذه هي المسألة الفنية التي تمت إثارتها. وتنص المادة 11–2(أ) أن إحدى وظائف الهيئة هي "استعراض حالة وقاية النباتات في العالم، ومدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية لمكافحة انتشار الآفات ودخولها إلى المناطق المعرضة للخطر". ويرى فريق التقييم أن هيئة تدابير الصحة النباتية هي منتدى فريد لاستعراض قضايا الصحة النباتية على المستوى العالمي. ومن شأن هذا الاستعراض أن يكون وسيلة فعالة لتحديد الأهمية الشاملة للاتفاقية كما سيكون أداة لرصد مدى ما يتم القيام به من أعمال إلى جانب تحديد ما يتحقق من تقدم على مر السنين. ويمكن أن يأخذ ذلك شكل تقرير عن حالة الصحة النباتية الدولية وينشر على فترات منتظمة.

103 – وبوجه عام سيخلص فريق التقييم إلى أن الهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية/ هيئة تدابير الصحة النباتية تتصدى لمختلف الأنشطة التي تغطيها الاتفاقية بطريقة فعالة. وأنها قامت بتطوير ووضع الاتجاه الاستراتيجي للأنشطة ذات الصلة بالاتفاقية واعتمدت السياسات الضرورية والإجراءات الداعمة لها. بيد أنها لم تقم بوضع الأولويات اللازمة بما يتناسب مع الموارد المحدودة المتاحة في الميزانية الفعلية. وقد أكد ذلك من قاموا بالرد على الاستبيان حيث ذكروا أنهم مع ارتياحهم لأسلوب الإدارة الذي تتبعه هيئة تدابير الصحة النباتية وأجهزتها الفرعية فإنهم يشعرون بقدر أقل من الارتياح إزاء موضوع تحديد الأولويات. وهذا يتطلب، على وجه الخصوص، إجراء استعراض دقيق وواقعي لخطة عمل وضع المعايير، كما سبق مناقشته في هذا التقرير.

## باء – المكتب وفريق العمل غير الرسمي المعني بالتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية

104 – يتألف المكتب من رئيس ووكيلين لدورات هيئة تدابير الصحة النباتية. ومهمة المكتب هي العمل مع الأمانة طوال العام من أجل تنفيذ برنامج عمل الهيئة. وقد تمكن على مر السنين من تقديم إسهامات كبيرة ومفيدة لعمل الأمانة، بما في ذلك المساعدة في إعداد أوراق العمل لاجتماعات الهيئة وغيرها من الاجتماعات. وفي حين يباشر المكتب عمله بكفاءة كبيرة أعربت بعض الأطراف عن قلقها لأن مجموعة صغيرة من الأشخاص هم الذين يتخذون القرارات الهامة نيابة عن الهيئة.

105 – منذ إنشائه أثناء الدورة الثانية للهيئة المؤقتة لتدابير الصحة النباتية ظل فريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية يباشر مهامه كفريق عمل مفتوح العضوية. وقد اعتمدت الدورة السابعة للهيئة المؤقتة الاختصاصات المؤقتة لفريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية. وتمكنت أنشطة الفريق خلال فترة قصيرة نسبيا من وضع الهياكل والنظم الداخلية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية ومباشرة مهامها بطريقة فعالة. بيد أن هناك بعض التداخل وعدم الوضوح فيما يتعلق بالدور الذي يقوم به المكتب (الهيكل الرسمي) وفريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية (الهيكل غير الرسمي). وبالإضافة إلى ذلك فإن الطبيعة غير الرسمية لفريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية ربما تكون قد خلقت انطباعا لدى بعض الأطراف المتعاقدة بعدم كفاية الشفافية. والشفافية عنصر ضروري للإدارة الجيدة.

106 – بحثت الدورة الأولى لهيئة تدابير الصحة النباتية التي عقدت في 2006 موضوع توسيع المكتب ليضم سبعة أعضاء، بحيث يكون هناك عضو من كل إقليم من أقاليم المنظمة. ويقوم المكتب في المستقبل أيضا بمباشرة الوظائف المسندة حتى الآن لفريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية ومجموعات الدراسة. وسيكون المكتب الموسع هو الفريق الأساسي للتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية. وقد قام فريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية باستعراض هذا الموضوع أثناء اجتماعه في أكتوبر/تشرين الأول 2006. ووافق على الإبقاء على الشكل غير الرسمي للفريق لحين تقييم مدى فعالية المكتب الموسع. بيد أن هذا التقييم سيتأخر لفترة طويلة لأنه، طبقا للخطط الحالية، لن يتم الانتهاء من اختيار أعضاء جدد في المكتب الموسع قبل الدورة الثالثة للهيئة (2008). وبالإضافة إلى ذلك يفتقر تقرير الدورة الأولى للهيئة إلى الوضوح بشأن الهيكل المستقبلي وما يرمي إليه وهل المقصود هو مكتب منفصل وفريق منفصل للتخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية أم جهاز موحد، ولا يوجد في الوثائق المتعددة غير قدر قليل من المعلومات عن الهدف الحقيقي من التغييرات المقترحة.

107 – استفاد فريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية استفادة كبيرة من خبرات ونصائح أناس كثيرين، وعاد هذا بفائدة كبيرة على عملية تطوير الإجراءات العديدة والهياكل الضرورية اللازمة من أجل التنفيذ الفعال لمسؤوليات الاتفاقية. ويعتقد فريق التقييم أن الوقت قد حان لإدماج وظائف المكتب وفريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية في مكتب موسع وذلك للأسباب التالية: (1) دخول الاتفاقية حيز السريان واحتياج هياكلها الدائمة إلى آليات إدارة شفافة ورسمية؛ (2) ضرورة أن تكون الهياكل الضرورية راسخة بما في ذلك النظام الداخلي؛ (3) تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة؛ (4) تبسيط عملية صنع القرار؛ (5) إيضاح دور ومسؤوليات المكتب. ومن الضروري أن يقوم المكتب الموسع بالبناء فوق الخبرة التي اكتسبها فريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية وذلك باستطلاع فرص الاستفادة المستمرة والفعالة من الخبرة الخارجية.

## جيم – لجنة المعايير

108 – سبق اعتماد الاختصاصات والنظام الداخلي للجنة المعايير أثناء الدورة الثانية للهيئة المؤقتة (2001). والهدف الرئيسي للجنة هو إعداد مشاريع معايير تتمشى مع إجراءات وضع المعايير. وتضم لجنة المعايير 25 عضوا أربعة من كل إقليم من أقاليم المنظمة الخمس، وثلاثة من المحيط الهادي، واثنان من أمريكا الشمالية (الدورة السادسة للهيئة المؤقتة). ويتم اختيار مجموعة عمل من الخبراء تضم سبعة أعضاء (لجنة المعايير–7) من بين أعضائها.

أما وظائفها فتشمل استعراض ومراجعة المواصفات ومشاريع المعايير. ولجنة المعايير هي بمثابة منتدى لإدارة عملية وضع المعايير بما في ذلك وضع وإقرار مواصفات المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية والوثائق الإدارية لوضع المعايير، واختيار أعضاء الفرق الفنية ومجموعات العمل من الخبراء وكذلك المشرفين، واستعراض تعليقات الأعضاء، ومراجعة مشاريع المعايير والموافقة عليها توطئة لعرضها على الهيئة، إلى جانب ما يسند إليها من أعمال من جانب الهيئة. وتجتمع لجنة المعايير مرتين سنويا.

109 – رغبة في تحقيق تطلعات أعضاء الهيئة المؤقتة بشأن وضع المعايير، وإزاء البطء الذي تعاني منه إجراءات وضع المعايير في الوقت الحاضر، قررت الدورة الخامسة للهيئة المؤقتة إنشاء مجموعة دراسة لبحث الآلية الحالية لوضع المعايير بغية تحسين إجراءات وضع المعايير. وقامت بوضع مجموعات من التوصيات تتناول هذه القضايا بما في ذلك إنشاء أسلوب الإجراء السريع وإنشاء الفرق الفنية في مجالات معينة. وقد اعتمدت هذه التوصيات أثناء الدورة السادسة للهيئة المؤقتة (2004) ويمكن لأسلوب الإجراء السريع والفرق الفنية أن يسهّلا عمل لجنة المعايير. ولكن لا تزال التجربة محدودة للغاية حتى الآن بما لا يتيح إمكانية معرفة ما إذا كان ذلك قد تحقق بالفعل.

110 – توضح القضايا التي أثارتها مجموعة الدراسة ليس فقط بعض اوجه القصور ولكن أيضا مدى تعقيد عمل لجنة المعايير. وبالنظر إلى ما تحقق من نتائج يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن لجنة المعايير باشرت مهامها بطريقة مثمرة نسبيا كما جاء في الفصل 3 من هذا التقرير. وتحتاج العملية إلى رصد شامل وإدارة طائفة عريضة من الأنشطة التي يتم مباشرتها. وهذا ما يجري تنفيذه في الوقت الحالي باتباع نهج من خطوتين من خلال لجنة المعايير–7، ثم من خلال لجنة المعايير بكامل تشكيلها مع قدر كبير من المدخلات من جانب الأمانة، والمشرفين والفرق التقنية وفرق العمل.

111 – تحتاج لجنة المعايير، كي تباشر عملها بطريقة فعالة للغاية، إلى تفاني جميع الأعضاء في تقديم المدخلات. وفي واقع الأمر، فإن هذا أمر يصعب تحقيقه مع وجود جماعة تضم 25 عضوا توجد لديهم أيضا التزامات أخرى. وقد أمكن حل هذه المشكلة جزئيا بإنشاء لجنة المعايير–7 إلاّ أن هذا لا يمثل أكبر قدر من الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية والمالية. لذلك انتهى فريق التقييم إلى أن المهام المعقدة يمكن مباشرتها بطريقة أكثر فعالية وكفاءة بواسطة لجنة أصغر للمعايير، تساندها أمانة قوية. كما أنه يرى، كما جاء في الفقرة 27، أنه في الإمكان تدعيم اختيار أعضاء لجنة المعايير عن طريق مشاركة أكثر فعالية من جانب المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات في مجال تحديد المرشحين المناسبين في كل إقليم من أقاليم المنظمة

## دال – توصيات

112 – **التكلفة: لتخفيض التكاليف التي تتحملها الهيئة، يوصى بتخفيض تكاليف الترجمة عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لأداء هذه الأنشطة.**

113 – **برنامج العمل**: يوصى بضرورة قيام الهيئة بمراجعة برنامج العمل السنوي وميزانيته واعتمادها رسميا.

114 – **المعلومات**: مع التسليم بضرورة أن يظل استعراض قضايا الصحة النباتية على المستوى العالمي أحد الوظائف الأساسية للهيئة، ومع ملاحظة أن الأمانة ليس لديها القدرة على إجراء مثل هذا الاستعراض بشكل منتظم، **يوصى بأن تعمل منظمة الأغذية والزراعة (وليس أمانة الاتفاقية) على أن يدخل ضمن برنامج عملها الأساسي إجراء استعراض لحالة الصحة النباتية في العالم بحيث يكون جزءاً من الخدمات الفنية التي يقدمها قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات إلى الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.**

115 – **الهياكل**

- **يوصى بسرعة إنشاء مكتب موسع يضم سبعة أعضاء، لمباشرة المهام التي ينفذها المكتب الحالي وفريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية. ويمكن أن يتخذ مشروع اختصاصات المكتب ومشروع النظام الداخلي اللذان سبق مناقشتهما أثناء الاجتماع الثامن لفريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية أساسا لإنشاء المكتب الموسع؛**
- **لضمان كفاءة إدارة العمل الذي تباشره لجنة المعايير، يوصى بتخفيض عدد أعضاء اللجنة إلى 14 عضوا، اثنان من كل إقليم من أقاليم المنظمة، مع ضرورة إشراك المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات في تحديد المرشحين المناسبين. كما يجب أن تضمن الأمانة استيفاء الأعضاء المرشحين للمتطلبات الموضحة بالنظام الداخلي للجنة المعايير. وبناء على ذلك، يقوم المكتب بالمصادقة على المرشحين بعد استيفاء المعايير المتفق عليها قبل العرض على الهيئة للتصديق.**

## ثامنا – الأمانة

116 – في 1992 أنشئت الأمانة بإدارة وقاية النباتات بمنظمة الأغذية والزراعة. أما ولاية الأمانة فهي عريضة وتشمل إدارة برنامج عمل الهيئة، وتنفيذ السياسات والأنشطة، ونشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية، وتقديم الدعم لعملية وضع المعايير، وتسهيل تبادل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة، والتنسيق مع برنامج التعاون الفني بالمنظمة في مجال تقديم الدعم الفني بشأن المسائل ذات الصلة بالاتفاقية. ويعتبر دور أمانة الاتفاقية دورا فريدا مقارنة بأجهزة وضع المعايير الأخرى، مثل المنظمة العالمية للصحة النباتية (المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية)، وهيئة الدستور الغذائي، ومنظمة المعايير الدولية، بمعنى أنها هي الأمانة الوحيدة التي لديها سلطة الدخول في جوهر عملية وضع المعايير. وتقع عليها مسؤوليات معينة في أربع مراحل هي:

(1) استهلال المعيار (دليل الإجراءات، القسم 9–1 صفحة 34)؛

(2) صياغة مواصفات المعايير (بالتعاون مع المشرف)؛

(3) التشاور مع رئيس لجنة المعايير قبل عرض مشروع المعيار للدراسة؛

(4) استيضاح التعليقات على مشاريع المعايير باستخدام أسلوب الإجراء السريع قبل عرض مشاريع المعايير والتعليقات على لجنة المعايير.

117 – أعرب عدد ممن أجريت معهم الحوارات عن قلقهم إزاء عدم وجود قيادة وغيبة روح الفريق داخل الأمانة. وهذا يدل، بين جملة أمور، على عدم وجود ترتيب استراتيجي لأولويات عمل الأمانة، والتأخير في إعداد التقارير في بعض الحالات، والتقاسم المحدود للمعلومات بين الفريق نظرا لأن المعلومات والمعارف المتعلقة بالوظائف الرئيسية للأمانة مقسمة بين أعضاء الفريق.

118 – وهناك عدة أسباب لذلك، فعلى الرغم من أنه يوجد لدى جميع موظفي الأمانة أعلى درجات الالتزام إلا! أنهم يواجهون أعباء ثقيلة وغير عادية. وإنه لمن المسلم به تماما أن الأمانة تعاني من نقص في عدد الموظفين مما لا يمكنها من أداء مهامها المتنامية بصورة وافية. وطبقا للاختصاصات ومخصصات الميزانية، يكرس الأمين جزءاً من وقته فقط للاتفاقية. وفي السنوات القليلة الماضية كان الأمين السابق لا يكرس في واقع الأمر إلا 20 في المائة من وقته للاتفاقية، وكان الوقت الباقي يستغل في مباشرة مهام أخرى لإدارة وقاية النباتات. أما المنسق الذي يقوم بدور ريادى بالنسبة للأمانة فهو الموظف الكبير الوحيد (بعد الأمين). و المهمتان الأكثر أهمية وهما وضع المعايير وتبادل المعلومات يقوم بهما موظفون لا توجد لديهم خبرة كافية تتناسب مع ما يباشرونه من مسؤوليات. وفي الواقع تحتاج هاتان المهمتان إلى إجراء مفاوضات متكررة مع كبار المسؤولين الحكوميين. ومن الضروري إيلاء أولوية لتدعيمهما بحيث يكون على رأس كل منهما موظف كبير مع حصوله على دعم إضافي.

119 – من المتوقع أن يمضي موظفو وقاية النباتات بالمكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة 25 في المائة على الأقل من وقتهم في العمل بالاتفاقية. وتبلغ تكلفة هؤلاء الموظفين من الميزانية الإجمالية للاتفاقية 000 350 – 000 400 دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا سنويا. بيد أنه لا يوجد أي تقرير يفيد عن حجم إسهامهم الفعلي في عمل الاتفاقية. كما أن مدى قدراتهم غير واضح.

120 – لا يوجد للأجهزة الرئاسية بالاتفاقية (مثل الهيئة والمكتب) إلا القدر القليل من الرقابة والتأثير على العمليات والإدارة وتزويد الأمانة بالموظفين، والتي تقوم، مع ذلك، بتقديم الخدمات وإعداد التقارير للهيئة. ويتم تعيين الأمين وموظفي الأمانة بواسطة مدير عام منظمة الأغذية والزراعة باتباع إجراءات الاختيار والتعيين بالمنظمة (المادة 12 من الاتفاقية). وفي حين يرتبط الأساس المنطقي لذلك بتاريخ إنشاء الاتفاقية داخل إدارة وقاية النباتات، إلا أنه لم يعد صالحا اليوم. وهو ما يؤدي إلى وجود درجة من عدم الترابط بين الأجهزة الرئاسية والأمانة، وعدم المشاركة الكاملة في مسؤوليات الأطراف المتعاقدة.

121 – في العامين الماضيين قامت الأمانة بعرض خطة الميزانية على فريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية في إشارة إلى الجهود التي تبذل نحو زيادة درجة المحاسبة والمسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك يوجد هناك إحساس متزايد بين الأطراف المتعاقدة بالرغبة في زيادة الاستقلال عن منظمة الأغذية والزراعة وزيادة مسؤولية الأمانة أمام الأجهزة الرئاسية التي تخدمها. ويبدو أنه لم يكن هناك قدر كافٍ من التدبر، وقت صياغة الاتفاقية الجديدة، في تلك الطائفة العريضة من الأنشطة التي ستمارسها الاتفاقية والحاجة إلى أسلوب إدارة يعمل على زيادة توحُّد الأطراف المتعاقدة.

## ألف – توصيات تتعلق بالأمانة والتزود بالموظفين

**122 – يجب ألا يصاحب وظيفة الأمين أي مهام أخرى، كما يجب أن يكون بدرجة "مد–1 يعمل كل الوقت" (مديرا). ويجب أن تكون هناك منافسة مفتوحة لهذه الوظيفة ويتخذ القرار النهائي بشأن التعيين بواسطة المكتب الجديد وممثلي مدير عام منظمة الأغذية والزراعة (مثل قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات). ثم تلغى بعد ذلك وظيفة المنسق. أما مستوى الوظائف المتعلقة بالمهمتين الأساسيتين للاتفاقية (وهما وضع المعايير وتبادل المعلومات) فيجب ترقيتها إلى درجة ف–5 لإتاحة الفرصة لهذه الوظائف للإشراف على الفنيين الآخرين كما سبق ذكره في الأقسام ذات الصلة أعلاه.**

**123 – بالنظر إلى التغييرات المقترحة بشأن دور الأمانة في المساعدة الفنية، يصبح من الضروري أن "تساهم" ميزانية الاتفاقية بجزء من التمويل المخصص لموظفي وقاية النباتات الإقليميين. ويجب على الأنشطة الممولة من هذا المصدر أن تولي اهتماما للدور الأساسي للاتفاقية (مثل وضع المعايير، وتبادل المعلومات، وتسوية المنازعات). وبالإضافة إلى ذلك يجب تقديم تقارير سنوية إلى الهيئة عن الأنشطة التي يقوم بها الموظفون الإقليميون بحيث تكون جزءاً من تقرير النشاط والمسائل المالية الذي تقدمه الأمانة إلى الهيئة.**

**124 – يجب أن يتم اختيار وتعيين الأمين والموظفين الفنيين في أمانة الاتفاقية بطريقة مشتركة بين ممثلي الهيئة من خلال المكتب الموسع والمنظمة بعد استيفاء معايير الاختيار المتفق عليها. وهذا من شأنه أن يعزز الشفافية والمحاسبة وزيادة التوحُّد لدى الأطراف المتعاقدة. كما يؤدي إلى الترابط بين عملية الإبلاغ واتخاذ القرار. وأخيرا يؤدي إلى تقليل مخاطر ما يجري من تعديلات على وظائف وميزانيات الاتفاقية نتيجة لاتباع سياسات شاملة.**

**125 – استنادا إلى التحليل الوارد بالفصول السابقة، يقترح إدخال بعض التغييرات على هيكل الموظفين الفنيين بالأمانة على النحو التالي:**

- مدير–1بالاتفاقية – أمين الاتفاقية
- 1 ف–5 كبير موظفي الاتصال البيئي والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى
- 1 ف–5 بالاتفاقية: كبير موظفي المعايير
- 2 ف–4 أخصائيان للمعايير
- 1 ف–5 بالاتفاقية: كبير موظفي تبادل المعلومات

- 1 ف–4 موظف معلومات
- 1 ف–2 مدير موقع شبكي

موظفو وقاية النباتات الإقليميون للمنظمة: يوصي فريق التقييم بأن يخصص جزء مناسب من وقت هؤلاء الموظفين للمهام الأساسية للاتفاقية.

ويفترض هذا الاقتراح أن مهام المساعدة التقنية سوف تنتقل إلى قسم الإنتاج النباتي ووقاية النباتات بالمنظمة. وما سبق لا يأخذ في الاعتبار متطلبات الدعم الإداري والدعم الفني المؤقت الذي تحتاجه مهام معينة (مثل تطوير برنامج الاتفاقية، وتجهيزات التحرير والاجتماعات المتعلقة بأنشطة وضع المعايير، وأنشطة التخطيط والدعم المتصلة بالاتفاقية.

## تاسعا – دور المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات

126 – يرد في المادة 9 من الاتفاقية وصف لدور المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات: وبالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة المؤقتة في دورتها السابعة (2005) باعتماد مجموعة من التوصيات تتعلق بأدوار ووظائف المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات وعلاقتها بهيئة وقاية النباتات، وذلك في أعقاب مقترحات أعدتها مجموعة عمل مخصصة بالاتفاقية. أما مجالات التعاون المدرجة فهي عملية وضع المعايير، وتبادل المعلومات، والمساعدة الفنية، وتسوية المنازعات، والمسائل المالية.

127 – قبل اعتماد النص الجديد المعدل للاتفاقية في 1997، كانت المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات تمثل حلقة الاتصال الرئيسية بين المنظمات القطرية لوقاية النباتات ومنظمة الأغذية والزراعة. وكان يتم استعراض المسائل ذات الاهتمام المشترك أثناء المشاورات الفنية التي تجري بين المنظمة والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات. وقد عقدت أولى هذه المشاورات في 1989. وفي ذات الوقت، كان يوصى بإنشاء أمانة للاتفاقية يمكن تحديدها بوضوح داخل منظمة الأغذية والزراعة مع قيام المنظمة باستطلاع إمكانية إنشاء جهاز رسمي (الهيئة الحالية لوقاية النباتات) لتقديم الدعم للاتفاقية. وقد لعبت المشاورات الفنية التي نظمت في السنوات التالية دورا رئيسيا في تعديل الاتفاقية.

128 – طُرح موضوع مشاركة المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات وبلدانها الأعضاء في أنشطة الاتفاقية من جانب فريق التقييم في عدة مناسبات، بما في ذلك المشاورة الفنية التي نظمت في 2006 مع ممثلي المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات وزيارات بعض هذه المنظمات إلى المقر الرئيسي. وتعتبر هذه المنظمات أطرافا فاعلة أساسية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية، ولاسيما فيما يتعلق بوضع وتنفيذ المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية وتبادل المعلومات، إلا أن تعدد المنظمات الإقليمية التسع الحالية يجعل من الصعب عليها اتباع نهج موحّد في الترتيبات التعاونية بين الاتفاقية وتلك المنظمات.

129 – وكما سبقت الإشارة أعلاه، لعبت المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات دورا نشطا وقويا في تطوير اتفاقية عام 1997. وهناك اقتناع لدى فريق التقييم بأنها تستطيع بل يجب أن تقوم بدور مشابه من حيث الأهمية والفعالية في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الجارية للاتفاقية.

130 – **حدد فريق التقييم عددا من المجالات في الأقسام المذكورة سلفا تستطيع فيه** المنظمات **الإقليمية لوقاية النباتات القيام بدور أكبر في تنفيذ الاتفاقية**، وهي:

- **تبادل المعلومات:** وضع مذكرة تفاهم لإنشاء حلقات وصل منتظمة مع قواعد بيانات المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، ومنظمة وقاية النباتات في أوروبا والبحر المتوسط، ومنظمة وقاية النباتات في أمريكا الشمالية، واللجنة الإقليمية للصحة النباتية في المخروط الجنوبي. ولاسيما أنه توجد لديها قواعد بيانات متطورة للغاية.
- **المعايير:** يمكن أن تقوم المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات بدور أكبر في تطوير وتنفيذ المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية، بما في ذلك تنظيم وإدارة حلقات عمل إقليمية لاستعراض مشاريع المعايير وتخطيط التنفيذ الإقليمي للمعايير المعتمدة وذلك بالتعاون مع موظفي وقاية النباتات بمنظمة الأغذية والزراعة. ويمكن أن يشمل هذا أيضا تنسيق متطلبات المساعدة الفنية حتى تتمكن الأطراف المتعاقدة من الوفاء بالتزاماتها إلى جانب تقديم المساعدة الفنية اللازمة لتسهيل تنفيذ المعايير الدولية.

131 – لم يكن فريق التقييم في وضع يمكنه من إجراء تقييم للمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات. بيد أنه حدد قضايا تحتاج إلى مزيد من الاستطلاع يلزم أن تتصدى لها منظمة الأغذية والزراعة في المستقبل القريب:

- هيئة حماية النباتات في آسيا والمحيط الهادي، وهيئة حماية النباتات في الكاريبي[10] هما جهازان فرعيان[11] تابعان لمنظمة الأغذية والزراعة. ويجب على منظمة الأغذية والزراعة النظر بعناية في تقديم الدعم لهما. مع ضرورة القيام على وجه الخصوص بتحديد وسائل ضمان زيادة استقلالهما واستدامتهما على المدى الطويل؛
- يجب العمل على استكمال الجهود الرامية إلى إنشاء منظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى؛
- يجب أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع الأجهزة الإقليمية ذات الصلة، باستطلاع فرص تدعيم قدرة بعض المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، مثل المجلس الأفريقي للصحة النباتية، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

## عاشرا – الموارد المالية للاتفاقية

132 – تحصل الاتفاقية على التمويل اللازم من ثلاثة مصادر هي:

[10] يجر ى الآن حل هيئة حماية النباتات في الكاريبي، أما أنشطة المنظمة الإقليمية لوقاية النباتات فستباشرها الوكالة الكاريبية للصحة الزراعية وسلامة الأغذية التى ستعمل كمنظمة إقليمية لوقاية النباتات لإقليم الكاريبي الفرعى طبقا للمادة 9 من النص المعدل الجديد للاتفاقية.

[11] المادة 14 من دستور المنظمة المتعلقة بهيئة وقاية النباتات لآسيا والمحيط الهادي، والمادة 6 المتعلقة بهيئة وقاية النباتات في الكاريبي.

(1) ميزانية أساسية يمولها البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة وتقرها مؤتمرات المنظمة، ولكنها يمكن أن تخضع لتعديلات يجريها المدير العام؛

(2) حسابات الأمانة الطوعية؛

(3) المساهمات العينية.

133 – بالأرقام الثابتة، زاد التمويل الإجمالي للاتفاقية بنسبة 150 في المائة تقريبا خلال الفترة من 1998 إلى 2005[12]، كما كانت هناك زيادة خاصة في 2003 بسبب وجود متأخرات وبسبب الزيادة الحادة في المساهمات الطوعية والعينية. ومنذ 1998، زادت نسبة التمويل الأساسي للاتفاقية في نطاق الميزانية الإجمالية للبرنامج العادي للمنظمة على امتداد السنين من 0.38 في المائة في 1998 إلى 0.62 في المائة في 2006، وهو ما يشير إلى درجة الأولوية التي توليها منظمة الأغذية والزراعة للاتفاقية. بيد أنه وعل مر السنين زادت التكلفة الإجمالية للأنشطة زيادة كبيرة، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة التمويل الذي يأتي من ميزانية البرنامج العادي للمنظمة، أما نسبة التمويل الذي يأتي من موارد من خارج الميزانية فقد زادت. وفي هذا الصدد، كانت بعض الأطراف المتعاقدة سخية في السنوات القليلة الماضية عل وجه الخصوص حيث كان التمويل من خارج الميزانية والمساهمات العينية يمثلان عنصرا أساسيا لضمان مستو الأداء الذي تقوم به الأمانة.

134 – ونظرا لأن مصدر التمويل هو الذي يحدد الاستخدام، أد التخفيض النسبي في التمويل الذي تقدمه المنظمة للميزانية الإجمالية للاتفاقية إلى نشوء وضع أصبحت فيه الموارد المتاحة غير كافية لتوسيع النشاط الأساسي للاتفاقية (مثل التمويل الضروري لخدمات الأمانة). لذلك أصبح جزء متزايد من عمل الأمانة يعتمد عل الموارد البشرية المقدمة سواء كانت موارد مالية أخر أو مساهمات "عينية". ويوضح استعراض تقارير النشاط خلال الفترة 1999–2006 وخطط البرنامج والميزانية لعامي 2006 و 2007 وجود نقص في تمويل عدد معين من الأنشطة الأساسية التي تباشرها الأمانة. وهناك مشكلة أساسية تتمثل في عدم كفاية الموارد المستدامة التي تعتمد عليها الأمانة عند وضع خطط أنشطتها الأساسية، كما أنه لا يمكن التنبؤ إلى حد كبير بالتمويل التطوعي الذي لا يرتبط بالضرورة بالدورة البرامجية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجمع بين التوصيات الرامية إلى تخفيض التكاليف والمقترحات التي تطالب بزيادة الموظفين، والمقدمة من فريق التقييم قد يؤدي[13] إلى زيادة صافية في التكاليف التي يجب، من حيث المبدأ، تمويلها من ميزانية البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة.

135 – هناك قضية أخرى وهي عدم وجود ارتباط بين قرارات ميزانية البرنامج العادي التي يتخذها المؤتمر وبين القرارات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي للاتفاقية ووضع البرامج التي يتخذها فريق التخطيط الاستراتيجي والمساعدة الفنية وتعتمدها الهيئة. وأخيرا لا يتوافر القدر الكافي من الشفافية في التقارير المالية بسبب عدم الفصل بين ميزانيات وأنشطة كل من الاتفاقية والمنظمة. ومن الضروري الفصل بينهما. وفي الحالات التي يوجد فيها اتصال بين ميزانية

[12] من 1.46 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى 3.6 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (أساس 1998).

[13] ستبذل محاولة في التقرير الكامل لتقديم تقديرات تقريبية للتكاليف والوفورات المترتبة على توصيات الفريق.

المنظمة وأنشطتها من ناحية والمهام التي تقوم بها الاتفاقية من ناحية أخرى، يمكن إظهار ذلك في الحسابات كمساهمات مالية ذات صلة بأنشطة الاتفاقية. ولا تسمح التقارير المالية السنوية المقدمة إلى الهيئة بالتوصل إلى فهم كاف للمصاريف مقارنة بالموارد.

136 – إزاء ما تقدم، تم بحث خيارات ومسؤوليات التمويل، **وانتهى فريق التقييم إلى ما يلي:**

(1) هناك هامش ضئيل لأي زيادات ملموسة في التمويل الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة من ميزانية البرنامج العادي بالنظر إلى الوضع الشامل للميزانية. بيد أنه من الضروري ومن الأفضل أن تضمن المنظمة استمرار التمويل السنوي المنتظم الذي يقدم إلى الأنشطة الأساسية للأمانة وذلك على أساس يتفق عليه من جانب المكتب الموسع للهيئة ومنظمة الأغذية والزراعة.

(2) ومثلما يتبع بالنسبة لموظفي الأمانة الفنيين الذين ينبغى اختيارهم بواسطة المنظمة والمكتب الموسع للهيئة يجب أن يقوم المكتب الموسع بتحديد الميزانية السنوية والبرنامج السنوي. ويجب أن تكون الأمانة مسؤولة مسؤولية كاملة أمام المكتب الموسع وأن تقدم تقارير مالية تفصيلية وواضحة.

(3) توجد معارضة شديدة من جانب كثير من الأطراف المتعاقدة لوضع أساس تقديرى للمساهمات وهو ما يؤدي إلى زيادة استقلالية الاتفاقية عن المنظمة. لذلك ينبغى أن يظل التمويل من خارج الميزانية المصدر الإضافي الرئيسي لتمويل الاتفاقية في المستقبل. ومن الضروري أن يكون للأمانة استراتيجية أكثر صلابة لحشد الموارد بما في ذلك أفضلية اللجوء إلى حسابات الأمانة متعددة الأطراف بدلا من التمويل الثنائي. ويجب على الأطراف المتعاقدة المانحة بذل الجهود لربط مساهماتها بالدورة التخطيطية السنوية للاتفاقية.

(4) يجب أن يتم في المستقبل إجراء دراسة منهجية دقيقة لنُهج ابتكارية للتمويل مثل مخططات استعادة التكلفة، مع الاستعانة بنماذج وخبرات أجهزة وضع المعايير الأخرى، في حالة قيام الأمانة بتوسيع مهامها و/أو القيام بمهام إضافية (مثل نظام شهادات الخلو من الآفات، ونظام الامتثال، ونظام استخراج شهادات تتعلق بتقييم القدرة على وقاية النباتات باستخدام أداة تقييم القدرة على الوقاية.

## حادى عشر – استنتاجات عامة

137 – تعتبر الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أداة ضرورية لتسهيل ذلك النمو المستمر في الاتجار الدولي بالنباتات والمنتجات النباتية وغيرها من السلع التي يتم تنظيم الاتجار بها. كما أنها بمثابة المنتدى العالمي الوحيد لتبادل الآراء بشأن أفضل وسائل التصدي لقضايا الصحة النباتية وما يتصل بها من قضايا. وقد أكد على أهمية الاتفاقية بقوة ذلك العدد الكبير من الناس الذين التقى بهم فريق التقييم. والاتفاقية المعدلة، بالإضافة إلى المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية وهيئة الدستور الغذائي، هي إحدى الأجهزة الثلاثة المعنية بوضع المعايير والمسلم بها في نطاق اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى أنه لم يتم إنشائها إلاّ مؤخرا فلا يوجد للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إلاّ سجل محدود جدا من الإنجازات مقارنة بالجهازين الآخرين. وفي نفس الوقت فإن ظهورها في الآونة الأخيرة أتاح لها، دونما شك، الفرصة للبناء فوق خبرة الآخرين وإنشاء عملية فعالة لوضع واعتماد المعايير.

138 – وحتى الآن، تطورت الاتفاقية وعملت بكفاءة وفعالية بسبب وجود اقتناع والتزام قويين، وروح المشاركة والتعاون من جانب عدد من الأطراف الفاعلة الأساسية، على الرغم من طابعها غير الرسمي إلى درجة ما. وفضلا عن ذلك، فإنه على الرغم من تزايد اهتمام البلدان بالاتفاقية إلاّ أن مستوى الامتثال لالتزاماتها لا يزال مخيبا للآمال. وبعد كل شئ، فإن أهمية الاتفاقية وملاءمتها سوف تنقصان بدرجة كبيرة إذا لم تف الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها.

139 – مع بدأ سريان النص المعدل للاتفاقية في 2005، وزيادة عدد الأطراف المتعاقدة، يكون الوقت قد حان لتدعيم ترتيباتها الرسمية الأمر الذي يضمن وجود إدارة جيدة وشراكة حقيقية تشارك فيها جميع الأطراف مشاركة كاملة. ومن المسلم به أن هيئة تدابير الصحة النباتية قد وضعت أساسا صلبا للإدارة الشاملة للاتفاقية. ومن شأن وجود هياكل معززة أن يزيد من فعالية الأنشطة التي تمارس في نطاق الاتفاقية، وتضمن، طبقا كما هو مأمول، وفاء جميع الأطراف المتعاقدة بالتزاماتها بطريقة صحيحة ومستدامة. وهناك دعوة أيضا إلى إقامة علاقات أكثر توازنا وصلابة يصاحبها اقتسام المسؤوليات بين الأجهزة الرئاسية للاتفاقية ومنظمة الأغذية والزراعة لاسيما فيما يتعلق بمستوى الميزانية والإدارة إلى جانب تزويد الأمانة بالموظفين.

140 – وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز الاتفاقية على الأمور التي تجيدها والمتعلقة باحتياجات الأطراف المتعاقدة، بالنظر إلى مواردها المالية والبشرية المحدودة. وتحتاج الاتفاقية إلى ترتيب أولويات استراتيجياتها وأنشطتها على كافة المستويات. وفي هذا الصدد يلزم بذل المزيد من الجهد من أجل تدعيم العمل الأساسي المتعلق بتبادل المعلومات ووضع المعايير، ويجب أن تقتصر المساعدة الفنية في نطاق الاتفاقية تماما على الأنشطة ذات الصلة بالاتفاقية. أما المتطلبات القطرية الهامة في مجال بناء قدرات الصحة النباتية والحاجة إلى تنسيق المساعدة فتعتبر دورا خاصا يمكن أن تقوم به منظمة الأغذية والزراعة ووكالات المساعدة الفنية الأخرى.

141 – مع أن بعض التوصيات ستؤدي إلى تخفيض التكاليف، إلاّ أنه من الواضح أن الاتجاه هو نحو زيادة عبء العمل. حيث أن تحسين أداء الأمانة لا يمكن أن يتحقق دون موارد بشرية ومالية إضافية. وفي واقع الأمر، وإزاء الوضع الحالي للميزانية، فهذا يمكن أن يتحقق أساسا عن طريق الجهود الإضافية والدؤوبة من جانب الجهات المانحة من خلال حساب الأمانة متعدد الجهات المانحة للاتفاقية.